دولة ليبيا
وزارة التعليم
كلية الاقتصـــاد
مكتب الدراسات العليا - قسم الاقتصاد

النمو الاقتصادي وأثره على معدلات البطالة

دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1998–2010.

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد .

إعداد الطالبة : وفاء محمد الساعدي

إشراف الدكتور : عاصم شعيلي التائب

العام الدراسي 2017-2018

قال تعالى:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (9) فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (10)﴾

سورة الجمعة الآية (9-10)

﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ (33) وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ (34) لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ (35)﴾

سورة يس الآيات (33-35)

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمِ

الإهداء

إلى روح والدي العزيز ،،،،إلى أمي نبع الحنان والعطاء،،،

إلى أخي رفيق دربي وسندي،،، إلى أختي مصدر عزيمتي،،،

إلى كل من اشتاقت إليهم أرواحنا،،،

أُهـــدي هذا العمل المتواضع

الباحثة...

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى، وأشكره على نِعمه التي لا تُعد ولاتحصى،،،

كما أُعـــرب عن شكـــري العميق وامتنانـــي الكبير وتقديـــري إلى الدكتـــور/ عاصم شعيلي التائب ، لقبوله الإشراف على هذه الرسالة والذي لم يبخل بعلمه وجهده وأنار لي الطريق بتوجيهاته لإخراج هذا العمل إلى النور.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة لتكرمهم قبول مناقشة الرسالة وإبداء آرائهم وتوجيهاتهم العلمية :

- **الدكتور: عاصم شعيـــلي التائب (رئيساً- مُشرفاً)**
- **الدكتور: صابر المهـــدي الوحش (عضواً- ممتحناً داخلياً)**
- **الدكتور: مخلوف مفتاح محمد (عضواً- ممتحناً خارجياً)**

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعة سرت وأخص بالذكر الدكتور/ علي البريشني، والأستاذ/ محمد قاسم جزاهما الله عني كل خير.

كما أُسجل وافر الامتنان وعميق الشكر إلى كل من وقف بجانبي وساعدني وساهم معي من بعيد أو قريب في إتمام وإنجاز هذا العمل.

الباحثة...

قائمة المحتويات

العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في ضوء النظريات الاقتصادية		
الرقم	المحتويات	الصفحة
•	الآية القرآنية	أ
•	الإهداء	ب
•	الشكر والتقدير	ج
•	قائمة المحتويات	د
•	قائمة الجداول	و
•	قائمة الأشكال	ز
•	قائمة الملاحق	ح
•	ملخص الدراسة	ط
0.1 الفصل الأول: الفصل التمهيدي		
1.0.1	المقدمة	2
2.0.1	مشكلة الدراسة	4
3.0.1	أهداف الدراسة	5
4.0.1	أهمية الدراسة	5
5.0.1	فرضيات الدراسة	6
6.0.1	حدود الدراسة	6
7.0.1	مصادر الدراسة	6
8.0.1	منهجية الدراسة	6
9.0.1	تقسيمات الدراسة	8
10.0.1	الدراسات السابقة	9
0.2 الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وأهم محدداته		
.1.2	مقدمة	18
.2.2	أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي	18
.3.2	ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي	21
.4.2	ثالثاً: محددات النمو الاقتصادي	23
.5.2	رابعاً: قياس النمو الاقتصادي	26

.6.2	نظريات النمو الاقتصادي	27
0.3 الفصل الثالث: البطالة، مفهومها، أنواعها، أسبابها		
.1.3	مقدمة	47
.2.3	مفهوم البطالة	47
.3.3	أسباب البطالة	51
4.3	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة	54
.5.3	أنواع البطالة	56
.6.3	قياس البطالة	61
.7.3	البطالة في ليبيا	65
.8.3	النمو في ليبيا	70
0.4 الفصل الرابع: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1998-2010)		
.1.4	مقدمة	75
.2.4	حجم البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة.	75
.3.4	القوى العاملة والتشغيل في الاقتصاد الليبي	76
.4.4	توزيع القوى العاملة وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة	80
.5.4	تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال فترة الدراسة.	83
.6.4	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	89
.7.4	تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال فترة الدراسة	90
.8.4	النتائج	93
.9.4	التوصيات	95
.10.4	المراجع	96
	الملاحق	102

قائمة الجداول

ت	العنوان	الصفحة
1.2	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	21
1.4	تطور عدد الليبيين اقتصادياً (فوق 15 سنة) ومعدل البطالة خلال الفترة (1998-2010م)	77
2.4	تطور القوى العاملة (للقطاعات) في ليبيا خلال الفترة 1998-2010% بالألاف	80
3.4	العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة لفترة الدراسة من (1998-2010م)	84
4.4	تطور نصيب الفرد بالدينار من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1998-2010	88
5.4	اختبار السببية	91

قائمة الأشكال

ت	العنوان	الصفحة
1.2	مراحل النمو لدى روستو	39
1.3	تصنيف السكان اقتصادياً	50
2.3	تطور معدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة	66
3.3	تطور معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال فترة الدراسة	73
1.4	تطور عدد الليبيين اقتصادياً (فوق 15 سنة) ومعدل البطالة خلال الفترة (1998-2010م)	79
2.4	تطور القوى العاملة (للقطاعات) في ليبيا خلال الفترة 1998-2010% بالألاف	82
3.4	العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة للفترة من 1998-2010	85
4.4	تطور نصيب الفرد بالدينار من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1998-2010	89

قائمة الملاحق

قائمة المحتويات	الصفحة
اختبار الارتباط الذاتي	103
اختبار ثبات التباين	104
اختبار التوزيع الطبيعي	105

الملخص

هدفت الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا خلال الفترة من 1998-2010، وقد اشتملت الدراسة أربعة فصول:

الفصل الأول: كان فصلاً تمهيدياً يوضح إطار خطة الدراسة حيث شمل (مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وفرضياتها، وحدود الدراسة ومصادر جمع البيانات وتقسيمات الدراسة، والمنهجية المتبعة في الدراسة وبعض الدراسات السابقة).

والفصل الثاني: خُصص لدراسة النمو الاقتصادي، ومحدداته وأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث: فخصص لتقديم مفهوم وأنواع البطالة وطرق قياسها بالإضافة إلى الآثار المترتبة عليها.

أما الفصل الرابع: فقد تناول النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة 1998 إلى 2010 وذلك من خلال دراسة بعض الاحصائيات والنشرات الاقتصادية ثم خلصنا إلى تقديم النموذج القياسي بالاستناد على البيانات الواردة في الإحصائيات والنشرات الرسمية في ليبيا.

وقد استندت الدراسة على الفرضية التالية:

- يوجد تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي في الحد من زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1998-2010م.

واعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي وأدواته الكمية، حيث استخدمت إلى جانب التحليل النظري نموذج قياسي لقياس أثر تطور النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في ليبيا.

وتكون النموذج القياسي من متغيرين: (الأول) معدل نمو الناتج المحلي والذي يرمز له بالرمز (EG)، والثاني معدل نمو البطالة والذي أخذ الرمز (UT).

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من نتائج أهمها:

1- بالرغم من الزيادة الواضحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلا أن معدلات البطالة اتجهت إلى الزيادة وهذا يعني أن النمو المتحقق خلال فترة الدراسة لم يوفر فرص عمل وبالتالي لم يحد من تزايد معدلات البطالة. وهذه النتيجة تتعارض مع فرضية الدراسة والتي تنص على وجود تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي في الحد من زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1998-2010م.

2- وجود أوجه تشابه كبير بين الاقتصاد الليبي وبعض الاقتصاديات الأخرى ومنها الاقتصاد الجزائري وذلك بناءً على الدراسات السابقة، حيث لوحظ وجود علاقة بين معدلات النمو والبطالة تأخذ نفس الاتجاه، فعلى الرغم من زيادة معدلات النمو بمفهومه الاقتصادي إلا أن معدلات البطالة ازدادت.

3- اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كامل على المحروقات وهذا القطاع غير مرن من ناحية توليد فرص عمل وبالتالي امتصاص جزء من البطالة بالإضافة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط وليس عن الزيادة في الإنتاج.

وهذه النتائج نجد أنها تتفق مع نتائج كثير من الدراسات التي تم عرضها في جانب الدراسات السابقة بهذه الدراسة.

وبالاستناد إلى هذه النتائج أوصت الدراسة الحالية بعدد من التوصيات كان أهمها:

1- توفير نظام مؤسسي تكون من أولى مهامه الإشراف على متابعة سياسات التوظيف والاستخدام وكذلك مراجعة التشريعات القديمة ومواكبة المتطلبات الحقيقية لسوق العمل.

2- وضع قوانين خاصة تستوجب ضرورة تشغيل العنصر الوطني في المرتبة الأولى في القطاع الخاص.

3- ضرورة التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

4- ضرورة اتباع سياسات تنموية جديدة منها فتح مشاريع تنموية صغيرة لتشغيل الشباب العاطل عن العمل

0.1 الفصل الأول: الفصل التمهيدي

1.0.1 المقدمة

2.0.1 مشكلة الدراسة

3.0.1 أهداف الدراسة

4.0.1 أهمية الدراسة

5.0.1 فرضيات الدراسة

6.0.1 حدود الدراسة

7.0.1 مصادر جمع البيانات

8.0.1 منهجية الدراسة

9.0.1 تقسيمات الدراسة

10.0.1 الدراسات السابقة

0.1 الفصل الأول: الفصل التمهيدي

1.0.1 المقدمة:

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم وتؤدي إلي نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة عن العمل في اقل قدر ممكن من الزمن.

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية سيئة، وهي عادةً تزداد نسبتها في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، والبطالة هي زيادة القوي البشرية الراغبة والقادرة في العمل والتي تبحث عن فرص العمل المتاحة، ويتوقف حجم القوي البشرية على حجم السكان وشكل الهرم السكاني بينما تتوقف فرص العمل على مدي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها بقدر الإمكان.

وقبل التعرض لشرح البطالة وجب علينا تعريف ما هو المقصود بحالة التوظف الكامل باعتبار أن عنصر العمل أحد الموارد الداخلة في التوظف والذي يعني باختصار مفيد هو استخدام جميع الموارد المتاحة بالمجتمع بالكامل وعدم تعطيل أي جزء منها.

مما سبق يتضح إن البطالة مرتبطة بالعنصر البشري وبالأحرى مرتبطة بالأفراد المنخرطين في القوى العاملة فقط. بمعنى أن أي شخص خارج القوى القادرة على العمل لا يتم حسابه ضمن معدل البطالة. وبالتالي يمكن أن تُعرف البطالة على إنها تشير إلى الحالة التي يكون فيها الفرد الراغب والقادر على العمل وبالأجر السائد بالمجتمع غير قادر على إيجاد العمل المناسب.

والبطالة هي التوقف (حرمان من العمل) لجزء من قوه العمل في اقتصاد ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وتقاس في العادة بمعدل يسمي معدل البطالة والذي يمكن قياسه كالتالي:

$$\text{معدل البطالة} = 100x \frac{\text{غير العاملين من القوى العاملة}}{\text{إجمالي القوى العاملة}}$$

حيث تحدث البطالة نتيجة لانخفاض الاستثمارات أو الهبوط في دورة النشاط الاقتصادي نتيجة لحدوث الكساد أو للتغير في التكنولوجيا أو التغير في طلب المستهلكين أو عدم تأهيل العمالة بما يتناسب مع التغيرات في سوق العمل، وتنتج البطالة عادة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب وجانب العرض، وتحدث التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة عندما لا يستطيع الاقتصاد توليد قدر كافي من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب في العمل، وحيث تؤدي البطالة إلي إهدار طاقة من الناحية الاقتصادية وإلي عنف اجتماعي واضطراب سياسي في بعض الأحيان، ويعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض أن يؤدي إلي زيادة أو انخفاض معدلات البطالة في أي دولة. ولتحقيق معدلات نمو مرتفعة يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج). وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليه زيادة حجم التوظف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي خفض أعداد العاطلين عن العمل، ولذلك فإن دراسة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي (مرونة العمالة بالنسبة للناتج الحقيقي) يعتبر وسيلة مهمة لاختبار أثر النمو الاقتصادي علي العمالة من فترة زمنية إلي أخري من ناحية، وإعطاء معلومات عن أسباب اختلاف معدل النمو في العمالة المتحقق بين المناطق داخل الدولة الواحدة من ناحية أخري، والمساعدة في اكتشاف وتحليل التغيرات الهيكلية في العمالة من فترة زمنية إلي أخري من ناحية ثالثة، وقد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة تجريبيًا في الأدب الاقتصادي بالاعتماد علي ما يعرف بقانون Okun الذي يتمثل في وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير

في معدل البطالة. وقد حظي هذا الأدب بالعديد من الدراسات التي تناولت هذه العلاقة والتي سيتم تفسيرها لاحقاً.

وفي ليبيا فإن معدل النمو الاقتصادي لم يرافقه انخفاض في معدل البطالة خلال فترة الدراسة، أي لم يحقق النمو الاقتصادي المتوقع منه في مجال التوظيف، لأن توفير فرص عمل لأعداد المتزايدة التي تدخل السوق الليبي يعتبر أهم التحديات التي تواجهها ليبيا والتي تتطلب تنمية شاملة في الاقتصاد الليبي قادرة على رفع مستوى التشغيل والكف عن سياسات التعيين والتشغيل لإعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية لمجرد تقديم دخول للمواطنين، فالتعيين في وظائف غير حقيقة ألحق الضرر بقوة العمل الليبية، إذ أبعدها عن بعض الأنشطة الاقتصادية التقليدية التي يمكن أن تنشأ من خلالها قطاعات اقتصادية منتجة.[1]

2.0.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر البطالة إحدى المعضلات الجوهرية التي تواجه أغلب دول العالم المختلفة باختلاف أنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. وكذلك تختلف باختلاف مستويات تقدمها أو تخلفها، وبالتالي فإن ليبيا ليست استثناء عن تلك الدول، والملفت للنظر أن تلك الدول وخاصةً الدول النامية غير محصنة من تفاقم مشكلة البطالة بما في ذلك الدول النفطية، حيث يبلغ معدل البطالة فيها نسبة عالية وتعاني في نفس الوقت من مشكلة العمالة الأجنبية، فعلى سبيل المثال نلاحظ تناقض كبير في الاقتصاد الليبي، ففي الوقت الذي يُعاني الاقتصاد الليبي من مشكلة البطالة يوجد داخل ليبيا أكثر من مليون عامل أجنبي.

(1) سهام يوسف علي، عبدالله إبراهيم نور الدين، أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا، كلية الزراعة– جامعة سبها، مجلة جامعة سبها (العلوم البحتة والتطبيقية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2015، ص60–61.

وهذا هو الإطار العام لمشكلة الدراسة التي تسعى الدراسة إلى عرضها و توصيفها على نحو شامل في ليبيا، وبناء على ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي هو:

ما هو أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في ليبيا ؟

3.0.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف وهي:

- التعريف بمفهوم وأدبيات البطالة والنمو الاقتصادي.
- توضيح العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا للخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار لوضع رؤية مستقبلية لاتجاهات التشغيل والاستخدام واقتراح ما يلزم بشأن حل اختناقات سوق العمل في ليبيا.
- معرفة دور النمو في زيادة فرص العمل في ليبيا خلال الفترة من 1998-2010.

4.0.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال محاولة تحقيقها لأهدافها السالفة الذكر والمتمثلة في دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في ليبيا، وذلك للوصول لمعرفة دور النمو في زيادة فرص العمل في ليبيا خلال الفترة من 1998-2010، كذلك الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن أن تساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار لوضع رؤية مستقبلية لاتجاهات التشغيل والاستخدام واقتراح ما يلزم بشأن حل اختناقات سوق العمل وذلك عن طريق:

- معرفة وضعية سوق العمل (وبالتالي البطالة) والنمو الاقتصادي في ليبيا.
- معرفة دور النمو الاقتصادي في إنقاص معدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة (1998-2010)

5.0.1 فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على الفرضية التالية:

- يوجد تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي في الحد من زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1998-2010م.

6.0.1 حدود الدراسة :

أ. **الحدود الزمانية :** وتمتد الحدود الزمانية من عام 1998 وحتى عام 2010.

ب. **الحدود المكانية :** ليبيا.

ج. **الحدود الموضوعية :** النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة .

7.0.1 مصادر جمع البيانات:

تم الاستعانة في الجانب النظري بالمراجع والمصادر العربية والأجنبية والمجلات والدوريات الاقتصادية، وشبكة المعلومات الدولية للإنترنت، والدراسات السابقة، والتي تشمل الرسائل العلمية والورقات البحثية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى التقارير والنشرات الاقتصادية الصادرة عن الجهات الرسمية المحلية والدولية كالنشرات الإحصائية والتقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ونشرة الحسابات القومية والهيئة الوطنية لتعدادات السكان والتقرير الاقتصادي الموحد، وغيرها ذات الشأن والاختصاص وذلك في الجانب العملي.

8.0.1 منهجية الدراسة:

أ. **المنهج الوصفي التحليلي:**

سوف يستخدم هذا المنهج بأدواته المختلفة وذلك بوصف البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسة وصفاً إحصائياً، وتحليل هذه البيانات والمعلومات من اجل الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك عن طريق استخدام أحد الأساليب الإحصائية.

ب. **النموذج القياسي:**

تقوم هذه الدراسة على اعتماد استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة للفترة من 1998-2010، من خلال دراسة علاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية، ومنهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل في ليبيا.

ونظرا للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وهذا ما اكتشفه الباحث الأمريكي ARTHUR OKUN سنة 1962م وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1947-1957). وتوصل إلى أن انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3%)، سيؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة (1%) مع ثبات العوامل الأخرى، وعند إجراء الدراسات التجريبية يتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون Okun طبقًا لموضوع الدراسة واستخدام واحدة من ثلاث معادلات، لذلك سيتم استخدام المعادلة التالية والمتعلقة بقياس أثر النمو الاقتصادي علي البطالة حسب القانون المذكور:

$$\Delta U_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t^{\circ} \ldots\ldots\ldots(1) \qquad Y_t^{\circ} = \Delta Y_t / Y_t$$

حيث أن :

ΔU_t : التغير في نسبة البطالة. Y°_t : معدل النمو الاقتصادي.

β_0 : الحد الثابت β_1 : معامل معدل النمو الاقتصادي.

ويصف النموذج (العلاقة الخطية بين معدل التغير في البطالة ومعدل التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي) حيث يربط بين (سوق الإنتاج وسوق العمل)

ويتكون نموذج الدراسة من متغيرين رئيسيين هما :

1- العنصر الأول : المتغير المستقل وهو النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا EG)

2- العنصر الثاني : المتغير التابع ويتمثل في معدل البطالة في ليبيا UT .ويكون النموذج كالتالي

$$U_t = \propto_0 + \propto_1 EG_t + e$$

من المفترض نظرياً $\propto_1 > 0$ وهذا يعني كلما تزداد معدلات النمو الاقتصادي تنخفض معدلات البطالة نظرياً.

9.0.1 تقسيمات الدراسة :

تقسم هذا الدراسة إلى الفصول الآتية :

الفصل الأول: الفصل التمهيدي: ويتناول الاطار العام للدراسة والذي يتكون من: (المقدمة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، فرضيات الدراسة، الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، ومصادر جمع البيانات، منهجية الدراسة، تقسيمات الدراسة، الدراسات السابقة) .

الفصل الثاني : النمو الاقتصادي وأهم محدداته (المفاهيم والنماذج المتعلقة بالنمو- عناصر ال وأهم المحددات للنمو وطرق قياسه، ونظريات النمو).

الفصل الثالث : البطالة، مفاهيمها وأنواعها وطرق قياسها.

الفصل الرابع : النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا :

- البطالة في ليبيا (أسبابها وأنواعها والآثار المترتبة عليها
- تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.
- بيانات سنوية عن معدلات النمو الاقتصادي
- تحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.
- تقدير النموذج.
- شرح النموذج إحصائياً واقتصادياً.

الفصل الرابع : النتائج والتوصيات

10.0.1 الدراسات السابقة:

1. دراسة لـ سليم عقون، (2009-2010) " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**"[1].

وتمثلت فرضيات الدراسة في: الأولى: وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة، أما الثانية: للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية أثر على مستوى التشغيل والبطالة؛ والفرضية الثالثة تتعدد أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر، ولهذه الأخيرة دور فعال وكبير في التخفيف من حده البطالة؛ أما الفرضية الرابعة: تنص على أنه تتمثل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في: حجم السكان الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، والنفقات العامة، كما اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي واستخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة. كما تم استخدام برامج (EVIEWS، EXCEL) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تمثلت في عدم انطباق العديد من النظريات المفسرة للبطالة على أوضاع الدول النامية، يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في الدراسة، وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى، كذلك تفاقم مشكلة البطالة ما يعني أن للإصلاحات الاقتصادية أثر على مستوى التشغيل والبطالة، حيث وصل معدل البطالة سنة 2000إلى 90.28 %وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، وتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي، وهذا خلال فترة الدراسة 1985-2007، لكن وبعد إجراء نقطة الانعطاف (تطبيق الجزائر برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له غلاف مالي قدر 525 مليار) تبين لنا أن المتغير المفسر للبطالة قبل نقطة انعطاف أي خلال 1985-2000 تمثل في حجم السكان الإجمالي وبعد

(1) سليم عقون، (2009-2010) " قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "1دراسة قياسية تحليلية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر.

نقطة الانعطاف أي خلال الفترة 2000–2007 في الناتج المحلي الحقيقي، إذ عرفت الجزائر ارتفاعاً في الناتج المحلي الحقيقي خلال تلك الفترة ما رافقه ارتفاع وتحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تقلص في معدلات البطالة بنسب ملحوظة– انخفضت من سنة 2000 إلى 2007 بنسبة 09.15 % وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات مما أتاح الفرصة للحكومة الجزائرية بإتباع برنامج للإنعاش الاقتصادي (2001–2004) مدعوماً برنامج مكمل آخر هو برنامج دعم النمو (2005–2009)، وهذا ما يؤكد الفرضية الرابعة.

وأهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع، والتقليل من تشوهات في سوق العمل ويكون ذلك باستخدام أدوات التسيير وتحديثها باستمرار، كذلك إجراء تحقيق ميداني (مسح كل ثلاث أشهر) وإجراء تحقيق حول مصدر بداية وجود البطالة (داخل لأول مرة أو للمرة الثانية لسوق العمل خروج إرادي أو إجباري من العمل) وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية وذلك لضبط معدل البطالة بصورة دقيقة، وتنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية،...)، باعتباره الأكثر استقطاباً للأيدي العاملة.

2. دراسة لـ يوسفات علي(2009)، "**البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970–2009" – دراسة قياسية**[1].

تمثلت فرضيات الدراسة في سبع فرضيات:

- الفرضية 1: توجد علاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة
- الفرضية 2: التغيير في النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدلات البطالة.

(1) يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، جامعة أدرار، الجزائر، ورقة علمية منشورة، 2009.

- الفرضية 3: التغيير في معدلات البطالة يسبب التغيير في النمو الاقتصادي.
- الفرضية 4: هناك علاقة سببية ثنائية تتجه من النمو الاقتصادي إلى معدلات البطالة ومن معدلات البطالة إلى النمو الاقتصادي.
- الفرضية 5: وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من البطالة إلى النمو الاقتصادي.
- الفرضية 6: وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى البطالة.
- الفرضية 7 : عدم وجود أي علاقة سببية بين نمو معدلات البطالة والنمو الاقتصادي.

أما منهجية الدراسة المتبعة: تقوم هذه الدراسة على اعتماد واستخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد أجريت هذه الاختبارات في مستويات لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP*= log of real GDP) حتى يتم تفادى تأثيرات التضخم، ومعدلات البطالة للفترة من 1970-2009، من خلال دراسة علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية، ومنهجية التكامل المتزامن أو المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل في الجزائر.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- دلت نتائج مصفوفة الارتباط للدراسة على عدم وجود ارتباط بين متغير البطالة والنمو الاقتصادي، كما دل اختبار استقرار السلسلة أنها غير مستقرة على مستوى (Levels) ولكنها مستقرة في فرق الأول عند مستوى 5%، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، كما دل اختبار جوهانسن على عدم وجود تكامل متزامن بين البطالة والنمو الاقتصادي، أي عدم وجود توازنية طويلة الأجل بين البطالة والنمو الاقتصادي، بالتالي لانستطيع المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ لتبيان العلاقة القصير بين المتغيرين، أما اختبار السببية فقد دلت النتائج على أن التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في GDP الحقيقي، أي أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي

أن زيادة في معدل البطالة بـ+1% يخفض GDP الحقيقي بـ – 2.4 %. وبالتالي تحقق الفرضية الأولى عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، والفرضية الثالثة والقائلة إن التغيير في معدلات البطالة يسبب التغيير في النمو الاقتصادي، والفرضية السابعة عدم وجود أي علاقة سببية بين نمو معدلات البطالة والنمو الاقتصادي.

- والنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة. فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة.
- حسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المعتمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية زراعية محلية تلبي الطلب المحلي المتزايد؛ هذا يعني كلما زاد معدلات النمو الاقتصادي تزداد إيرادات الخزينة العمومية ويزداد معها حجم الإنفاق العام، والبرامج التنموية، الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل، رغم أنه من المعروف أن النمو الاقتصادي الكبير ليس بضرورة يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

3. دراسة لـ أ. جلال شيخ العيد، د. عيسى بهدي (2012)، " **قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011**".[1]

هدفت الدراسة إلى: تقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، للفترة الممتدة بين سنتَيْ 1996 و2011، وتم الاعتماد على التحليل الوصفي وتقدير

(1) جلال شيخ العيد، عيسى بهدي، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر2012.

نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة كل على حده. وكان الهدف من الدراسة هو معرفة مدى تحقق قانون OKUN في الواقع الاقتصادي الفلسطيني بالاستعانة ببعض المؤشرات الإحصائية.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، إذ يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، وقطاع غزة ولكن بوتيرة مختلفة في كل منهما إلا أن معدلات نمو البطالة ترتفع بمعدلات متزايدة مع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات متناقصة في الأراضي الفلسطينية عامة، الأمر أذي أدى إلى الحد من قدرة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية. كما اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة، لمحدودية الموارد الاقتصادية الفلسطينية، مما أوجد تشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وأبقته رهينة لإملاءات وشروط الدول المانحة. وتذهب غالبيتها لأنشطة إنسانية وإغاثية، وليست مشاريع منتجة توفر فرص عمل بشكل دائم. بالإضافة إلى أن قانون Okun ينص على إن معدل النمو الربع سنوي في الناتج المحلي الإجمالي يزداد بوحدة واحدة، فينخفض معدل النمو الربع سنوي للبطالة بمقدار (3%). وهذا لا يتماشى مع نتائج الدراسة حيث نجد أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي اذا زاد بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو السنوي للبطالة بمقدار (057.2%) وفي اقتصاد قطاع غزة نجد أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي اذا زاد بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو السنوي للبطالة بمقدار (31.0%)؛ وذلك يرجع إلى أن:Okun ابتكر قانونه في حقبة زمنية كانت فيها ركود اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، عادة تصاحبها انخفاض في الإنتاجية. وهذا يتماشى مع حالة الاقتصاد الفلسطيني. كما عالج Okun اقتصاد متقدم ومتطور صناعياً، بينما هذه الدراسة عالجت اقتصاد تبعي للاقتصاد الإسرائيلي، ويعتمد على المنح والمساعدات الأجنبية.

وأوصت الدراسة بالآتي:

- تفعيل وتبني سياسة الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص الفلسطيني؛ كونه يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وإقامة علاقات تكاملية للمحافظة على فرص العمل المتوفرة حالياً، واستمرار بقائها.
- ضرورة تطوير مستويات التدريب المهني، وتحسين نوعية التدريب، وتشجيع التعليم الفني والتقني.
- العمل على توجيه التعليم نحو التخصصات التي تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، وتنمية مهارات الخريجين بالمهارات الفنية اللازمة المتمثلة في مهارات الإعلام الآلي (الحاسوب)، واللغتين الإنجليزية، أو الفرنسية؛ للحد من الفجوة بين التعليم وسوق العمل.

4. دراسة لـ أ. إسحاق كواشيخة (2014-2015) بعنوان: "**النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر- تحليل مدى ملائمة قانون أوكين**".[1]

افترضت الدراسة وجود ثلاثة فرضيات الأولى: أنه كلما زاد حجم التشغيل واد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، تأثر معدلات البطالة بالدرجة الأولى بالنمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العمومي كفرضية ثانية، أما الفرضية الثالثة تقول يفسر النمو الاقتصادي بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة كما يساهم نمو تيار الطلب الكلي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% في خفض معدلات البطالة بمعدل 3%، وهو ما يوافق ما نص عليه قانون اوكن.

وتم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة لوصف الظاهرة وتحليل عناصرها، كما تم استخدام المنهج التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام أدوات القياس والتحليل الإحصائي والعددي والبياني.

---

(1) إسحاق كواشيخة، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر- تحليل مدى ملائمة قانون أوكين، جامعة الشهيد حمه، الجزائر، 2014-2015

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ركّزت التأصيلات النظرية للنمو الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكة حول عمل آليات السوق والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج والمستهلك الفرد، وقدمت تصورا للرفاهية الاجتماعية مبنيا على القوانين الجزئية، مبينة من خلاله أن سعى المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن هو ما يضمن استدامة النمو الاقتصادي، في حين يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، وعليه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- أثبت فيليبس وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والتضخم في دراسته التي سلط الضوء فيها على حالة المملكة البريطانية في الفترة الممتدة 1861 إلى غاية 1913، وقد بينت الدراسة أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض البطالة والعكس وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية
- أوضحت نتائج تقدير النموذج للفترة 1985-2013 أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي، بمعنى أن البطالة لاتعتمد على الدورة الإنتاجية للإنتاج، مما يعني بدوره ربما كانت هناك عوامل أخرى تؤثر في معدل البطالة في الجزائر، وهو ما يثبت خطا الفرضية الثالثة.

أوصت الدراسة بالآتي:

- ضرورة العمل من خلال استراتيجيات متوسطة المدى من أجل الخفض من النمط الريعي سواء لتكوين الناتج أو هيكل الصادرات، للاستفادة من انعكاسات النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر.

- ضرورة الاستمرارية والتطوير في سياسات الدولة المتعلقة بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تُمثل مدخلاً مهماً لتوفير مناصب الشغل وخفض معدلات البطالة، كما تسمح بالتحول بشكل تدريجي من النمط الريعي إلى النمط الإنتاجي الصناعي.
- ضرورة الاستفادة من برامج التأهيل والدعم في إطار اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، من أجل تطوير المنتجات المحلية وزيادة تنافسيتها، لتمكينها من اختراق الأسواق خاصة الأوربية، ولتمكين من تغيير هيكل الصادرات الجزائرية بما يسمح بانعكاس نمو الصادرات على التشغيل.

التعليق على الدراسات:

- مما سبق يتضح أن الدراسات السابقة قد اهتمت بموضوع البطالة كعنصر أساسي، وباعتباره من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل دول العالم، وفي محاولات لإيجاد علاقة سببية بين البطالة وأحد المتغيرات الاقتصادية، كما لوحظ وجود تشابه في بعض الاقتصاديات مع الاقتصاد الليبي مثل الاقتصاد الجزائري حيث تم التوصل إلى عدم وجود علاقة قوية بين النمو والبطالة رغم أن معدل النمو إيجابي ولكنه لم يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة وقد يكون السبب راجع إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على النمو الناتج من قطاع النفط والذي بدوره لا يؤدي إلى زيادة تشغيل الأيدي العاملة.
- قد ساعد التعرف على وجهات النظر السابقة في تحديد الإطار الفكري لموضوع الدراسة الراهنة حيث تهدف إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في ليبيا، كما تهدف هذه الدراسة والقائمة على أسس علمية سليمة إلى محاولة لفهم آلية التأثير على تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها في الاقتصاد الليبي.

0.2 الفصل الثاني:
النمو الاقتصادي وأهم محدداته

1.2. مقدمة

2.2. مفهوم النمو الاقتصادي

3.2. عناصر النمو الاقتصادي

4.2. محددات النمو الاقتصادي

5.2. قياس النمو الاقتصادي

6.2. نظريات النمو الاقتصادي

0.2 النمو الاقتصادي وأهم محدداته

1.2. مقدمة:

ركزت الكثير من الأدبيات الاقتصادية على دراسة النمو الاقتصادي، فالنظرية الاقتصادية تناولت في مضمونها ألية وأسباب تحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب وتحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وعبر التاريخ وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت العديد من دول العالم تسارعاً في معدلات نموها الاقتصادي، وانعكس ذلك إيجاباً على مداخيل الأفراد، وظروف معيشتهم، إضافة إلى تطوير المرافق المرتبطة بحياتهم اليومية، ولا شك إن هناك أسباباً وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الإيجابية، فمنها ما يرجع إلى تحديث أساليب الإنتاج المستخدمة، وإدخال التكنولوجيات المتقدمة في العملية الإنتاجية، وبالتالي التوسع يتمثل قي شقين الأول في الإنتاج والتصدير إلى أسواق خارجية. والثاني في الموارد الطبيعية الكامنة كنتيجة للاكتشافات الجديدة (النفط، المعادن النفيسة...)

في هذا الفصل ستحاول الدارسة التطرق لمفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي حيث سيتم طرح مفهوم واضح ودقيق للنمو الاقتصادي ومن ثم طرح بعض النظريات الاقتصادية المفسرة له.

2.2 أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي وأن كانت تتشابه اغلبها من حيث المضمون، وسنحاول تسليط الضوء على بعض التعريفات لتوضيح وجهات النظر المختلفة، فعُرف على أنه الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي[1]، حيث تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة درجة تقدم الدولة أي متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع

(1) محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005، ص29

يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن" النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ولذلك فإن كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل النقدي أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

"ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة"، فالنمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وهو حاصل قسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان. أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام الأسعار، وبالتعمق في هذا التعريف فإنه يتعين التأكد من أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي معدل نمو الناتج القومي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني[2]، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو ناتج الدخل القومي الحقيقي مطروحاً منه معدل النمو السكاني، وبالتالي فإن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، عليه لابد من استبعاد معدل التضخم وبالتالي نستطيع القول بأن معدل

(1) محمد عبدالعزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية– دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000، ص51.

(2) لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية واقتصادية للفترة من 1970 إلى 2007، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009، ص 34.

النمو الاقتصادي الحقيقي هو عبارة عن معدل الزيادة في دخل الفرد بعد استبعاد معدل التضخم، ولابد أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقته (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).

بناءً على ما سبق نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة والنمو الحقيقي هو الذي يمثل الزيادة في القدرات ونمو القدرة الإنتاجية للدول وكلما كانت هذه القدرة كبيرة تم تشغيل جزء من اليد العاملة العاطلة عن العمل وكذلك جزء من الرأسمال العاطل حتى نصل إلى مرحلة الإشباع.

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

بعد استعراض مفهوم النمو الاقتصادي عبر العديد من التعريفات سنحاول توضيح الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية لمعرفة اهم الفروقات بينهما، فالتنمية الاقتصادية هي سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، وعملية يزداد بواسطتها الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل الناتج أكبر من نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيتغير[1].

كما يقصد بالتنمية أنها عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات ورفع مستوى دخل الفرد[2].

كما يعرفها "بول باران"[*] بأنها الزيادة على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد، كما عرفت بأنها الزيادة الملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه، تتوزع على الأنشطة وفئات الدخل

---

(1) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص63.

(2) ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة د. محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبدالرزاق، التنمية الاقتصادية، قسم التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2006، ص 829

(*) بول باران اقتصادي ماركسي، ولد في روسيا عام 1910 وعاش في أوكرانيا الحالية، بعدما انتهى من دراسة الاقتصاد في جامعة موسكو. بعد ذلك انتقل باران إلى ألمانيا، للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد. وبعد انتهائه من دراسته الجامعية العليا هاجر باران إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1939 وعمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة ستانفورد. وتوفي عام 1964 في بالو آلتو الأمريكية

المختلقة، وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين، وتتخذ خلالها صورة تراكمية[1]، وبالتالي تطور مفهوم التنمية الاقتصادية واخذ أبعادا مختلفة، تعكس كل منها طبيعة وظروف الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول إلى أن ارتبط حديثا بالبعد البيئي والبعد البشري، ولذلك اتسع مفهوم التنمية الاقتصادية ليشمل مفهومها هذين البعدين المتمثلان في التنمية المستدامة والتنمية البشرية، ويمكن توضيح أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1.2) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه

المصدر: بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008-2009، ص4

3.2 ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي:

توجد ثلاثة مكونات رئيسية لابد من توازنها في أي دولة لتحقيق النمو الاقتصادي وهذه المكونات هي:

أ. تراكم رأس المال:

يعتبر تراكم رأس المال سلعة تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلاً حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني، إذن فتراكم رأس المال يتعلق

(1) مصطفى الزيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية، رسالة دكتوراة منشورة في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2003، ص10.

مباشرة بحجم الادخار، أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي، فرأس المال يشتمل على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات. [1]

ب. النمو السكاني (العمل):

ويتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلعة وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، ويجب أخذ في الاعتبار تركيبة العمال كالسن والجنس لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال، كما يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل. [2]

ج. التقدم التكنولوجي:

وتكمن أهميته في السرعة على تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان، ومن أهم عناصر النمو التقدم التقني وهو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي يسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، وحل مشاكل الاختناقات من الإنتاج، وإنتاج سلع جديدة أو من نوعية احسن

(1) زكارى محمد، دراسة العلاقات بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة محمد أبو قرة بومرداس، الجزائر، ص43.

(2) المرجع السابق، ص44.

ويمكن التعبير عن التقدم التقني بأنه السرعة في تطوير المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.[1]

4.2 ثالثاً: محددات النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل تلعب دوراً مهماً في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:

1-كمية ونوعية الموارد البشرية: ويتم قياسه كالتالي:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} * 100$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفرد الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي. أما اذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي، ويتم استخدام الإنتاجية كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل منها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال.
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل[2].

(1) زكارى محمد، مرجع سابق، ص45.

(2) عبدالرحمن إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 278

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات، وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلاً للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3- تراكم رأس المال:

على المجتمع التضحية بجزءً من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل البنى التحتية والمتمثلة في المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها. أي إن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي: توقعات الأرباح، والسياسة الحكومية اتجاه الاستثمار، ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة[1].

4- معامل التقدم التقني:

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة[2]، ويعتبر عدد من الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة في العملية الإنتاجية، التي ستؤدي حتماً زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص279-280.

(2) طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، الأردن، معهد الدراسات المصرفية، 2006، ص183

5- العوامل البيئية:

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواءً كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد العمل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي[1].

6- التخصص والإنتاج الواسع:

إن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في الإنتاج فحسب، وإنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الإنتاجية. لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين جزئياً بمدى قدرات البلد على زياد التخصص في موارده الاقتصادية. فقد أوضح سميث في كتابه المشهور "ثروة الأمم" 1776م، أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل؛ وإن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيراً كما هو الحال عليه بالنسبة للدول النامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل وتقل معه حجم العملية الإنتاجية. كما إن حجم الإنتاج للمراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية سوف يقل أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، هذا فضلاً عن أن معظم الإنتاج يكون لغرض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، ومع اتساع السوق وازدياد التقدم التكنولوجي يزداد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف[2].

---

(1) عبدالرحمن إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، مرجع سابق، ص 281.

(2) عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص273

5.2 رابعاً: قياس النمو الاقتصادي:

توجد طريقتان لقياس النمو الاقتصادي وهما:

1- معدل تغير الناتج الحقيقي:

يشير الناتج الحقيقي إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، حيث يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس[1].

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو انخفاضه) قد يؤدي إلى نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني ارتفاع في النمو الاقتصادي عند زيادة السكان بمعدل أكبر، وانخفاضه لا يعني تخلفاً اقتصادياً عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

2- متوسط الدخل (الدخل الفردي):

يُعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً لقياس درجة النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم، غير أن الدول النامية تواجهها جملة من المشاكل والصعوبات في حساب معدل النمو الاقتصادي، لصعوبة الحصول على أرقام صحيحة تُعبر عن الدخل الحقيقي للفرد. ومن جملة هذه المشاكل والصعوبات على سبيل المثال لا الحصر تتمثل في عدم توفر إحصائيات دقيقة عن التعداد السكاني والدخول، كذلك عدم تحديد أي الطرق أنسب للتحليل، مثلاً على أن يتم تقسيم الدخل على جميع السكان؟ أم فقط على السكان العاملين دون سواهم؟ فالطريقة الأولى تُفيد من نواحي الاستهلاك، أما الطريقة الثانية والتي تتضمن حساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم ..تفيد من نواحي الإنتاج، وبما إن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد[2]، وتوجد طريقتان لقياس

(1) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي – النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص22.

(2) محمد عبدالعزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص72.

معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمي معدل النمو البسيط والثاني معد النمو المركب، فمعدل النمو البسيط يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى أما معدل النمو المركب يقيس معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وذلك لفترة زمنية معينة، يستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل.

6.2 نظريات النمو الاقتصادي

توجد العديد من المدارس الفكرية التي تعرضت لموضوع النمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود، وسوف تحاول الدارسة عرض بعض هذه النظريات التي تناولت هذا الموضوع.

1.6.2 النظرية الكلاسيكية:

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميّزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، ولقد استحوذت نظرية التوزيع على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو، ومالتس، سنحاول تسليط الضوء بشكل مختصر على أهم ما تناوله كلاً منهم.

1. آدم سميث(*):

"ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي نشر عام 1776م وترجم إلى عشرات

(*) ادم سميث أبو الاقتصاد الحديث، (5 يونيو 1723– 17 يوليو 1790) فيلسوف اسكتلندي ورائد من رواد الاقتصاد السياسي المؤثرين في العالم ، حيث ألف معظم النظريات الاقتصادية التي شكلت السوق الحر ، ابتكر مفاهيم الرأسمالية والليبرالية الاقتصادية والتي انتشرت في بريطانيا بعد نشر كتابه الشهير ثروة الأمم ، عند بداية الثورة الصناعية والذي ضم كل مبادئ وقوانين الرأسمالية. شبكة المعلومات الدولية، موقع مرسال، https://www.almrsal.com/post/239407 ، تاريخ الدخول 21-4-2018 الساعة 3:24

اللغات. فيرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا، ومن ثم فانه يعد كل فرد مسئولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك يدا خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية".[1]

"كما أيد فكرة تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل، وأن تراكم رأس المال يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني، واعتبار دوافع الرأسماليين على الاستثمار يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني، وعناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية، وعملية النمو تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل"[2].

2. توماس مالتس:

تطرق مالتس[*] في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي، حيث قال: "ما من موضوع في علم الاقتصاد أغرب وأهم وأدعى إلى إمعان النظر، من ذلك الذي يدرس الأسباب

---

(1) عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز – جدة، كلية، ص34–35، شبكة المعلومات الدولية، http://qu.edu.iq/ade/wp-content

(2) بنابي فتحية، مرجع سابق، ص11–12.

(*) ولد توماس روبرت مالتوس يوم 14 فبراير/شباط 1766 في مدينة صغيرة تدعى روكري بإنجلترا، اقتصادي وديمغرافي إنجليزي، بدأ حياته المهنية قسيسا في كنيسة أنجليكانية. واشتهر مالتوس بنظريته المعروفة بـ"المالتوسية" نسبة إليه والتي حاولت تفسير ظاهرة تنامي الفقر ومشكلاته في العالم بتزايد أعداد السكان ونموها بمعدلات تفوق معدلات نمو المحاصيل الزراعية، مما سيؤدي الى اختلال التوازن، شبكة المعلومات الدولية، http://www.aljazeera.net تاريخ الدخول للرابط 2018/7/5 الساعة 5:36م

العلمية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول أو توقفها نهائياً أو تسمح لها بالنمو البطيء، بينما تظل قوة الإنتاج على حالتها دون أن تتضاءل، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج والسكان" حيث يرى مالتس أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة[1]، وركز مالتس على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو[2]، كما خالف مالتوس وجهة النظر المقدمة من ادم سميث فعُدَّ من المتشائمين؛ حيث رأى أن عنصر تزايد السكان هو أحد أهم عوائق النمو؛ لأن كل زيادةٍ في الإنتاجية وبالتالي في الدخل ستنعكس في تزايد السكان الذي يمتص النمو على المدى الطويل. ولهذا كان مالتوس أشد المُعارضين لإغاثة الفقراء؛ لأن كل إعانةٍ لفقير أو عاجز هي تقليص في النمو، رغم اعترافه أن الزيادة السكانية من شأنها أن تحدث وتحثَّ الطلب الفعال؛ ولذلك دافع عن وجهة نظره في عدم الازدهار الاقتصادي بسبب النمو السكاني المستمر الذي يقود إلى شح الأرض من ناحية كميتها ونوعيتها[3]، ومن ناحية أخرى قسم الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي على اعتبار أن الأرض عامل ثابت، فالزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية وبالتالي

(1) بنابي فتحية، مرجع سابق، ص14.

(2) كبدائي سيدي، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012-2013،

(3) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل،- دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه منشورة في التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص24

انخفاض الإنتاج الزراعي، وعلى هذا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شأنه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفاع عدد السكان.[1]

3. ديفيد ريكاردو(*):

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما(نظرية مالتس للسكان، قانون تناقص الغلة) حيث يرى ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. وقد جعل من عنصر الأرض عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.[2]

ويقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية، ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع

---

(1) بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ص92-93.

(*) ولد ديفد ريكاردو يوم 18 أبريل/نيسان 1772 في مدينة لندن اقتصادي وسياسي إنجليزي، يُعدّ من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وهو مؤلف أحد أهم الكتب في تاريخ الاقتصاد السياسي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وصاحب عدة نظريات اقتصادية من أشهرها نظرية "الميزات النسبية" في مجال التجارة الدولية، شبكة المعلومات الدولية، http://www.aljazeera.net تاريخ الدخول للرابط 2018/5/7 على الساعة 5:47.

(2) عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط: مرجع سابق، ص34-35.

وتشغيل العمال واستثمار الأرباح.. الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض[1].

وواجهت للنظرية الكلاسيكية عدة انتقادات، من أهمها:

- إهمال تدخل الدولة.
- تجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم دوراً فعالاً في عمليات النمو الاقتصادي، إذ يقسم المجتمع إلى طبقات (الرأسماليون، العمال والإقطاعيون).
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

2.6.2 النظرية النيوكلاسيكية في النمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وكان من أبرز روادها "ألفريد مارشال(*)" و"كلارك(**)" و"فيكسل(***)" وشومبيتر وقد كانت مساهمة هذا الفكر قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية. ويمكن إجمال أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي:-

---

(1) عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص35.

(*) الفرد مارشال اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في كامبريدج، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره. اشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" (1890) حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد مثل العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج، ويعتبر ألفرد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

(**) جون بيتس كلارك (26 يناير 1847 – 21 مارس 1938) كان اقتصاديا أمريكي جديد من الطراز الكلاسيكي الجديد. وكان واحدا من رواد الثورة والخصم الهامشي للمدرسة المؤسسية للاقتصاد، وقضى معظم حياته المهنية كأستاذ في جامعة كولومبي، وفي بداية حياته المهنية تعكس كتابات كلارك خلفيته الاشتراكية الألمانية وأظهرته كناقد للرأسمالية. خلال فترة عمله كأستاذ في جامعة كولومبيا، تحولت آراؤه تدريجيا إلى دعم الرأسمالية، وأصبح فيما بعد معروفا كمناصر رئيسي للنظام الرأسمالي

(***) جون غوستاف كنوت فيكسل: اقتصادي سويدي، بدأ بالرياضيات وتحول إلى الاقتصاد، ويعد مؤسس المدرسة الحديثة للاقتصاديين السويديين أقام مدة طويلة في الخارج، ولاسيما في ڤيينا، واهتم كثيراً بالقضايا السياسية والاجتماعية ومن أهم كتبه «القيمة»، «رأس المال والريع، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الفائدة والأسعار، دراسة في أسباب تنظيم قيمة النقود 1936

1- يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى، وأن السكان لا يتغيرون (العدد) بأي حال من الأحوال مع التغير في دخل الفرد.

2- رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.

3- التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، فالتقدم التكنولوجي يعتبر مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.[1]

4- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي.

5- يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال).

6- أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامةً بالنسبة للنمو، خاصةً مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها هارود- دومار.

7- افترض أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج وليس العكس.

8- أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني[2].

---

(1) وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة الجزائر،2013-2014، ص21-22.

(2) وعيل ميلود، مرجع سابق، ص21-22.

1.2.6.2 نظرية شومبيتر(*):

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، وتنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي، وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، و كملها في كتاب له عن الدورات في 1939، يعتبر من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعاً لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الإجمالي[1].

وتتركز أهم أفكاره في الآتي:

1. أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.
2. يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
3. إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

(*) جوزيف ألويس شومبيتر (8 فبراير1883– 9يناير1950) عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي واشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد، بدأ جوزيف حياته المهنية بدراسة القانون في جامعة فيينا، ونال درجة الدكتوراه في عام 1906

(1) كبدائي سيدي، مرجع سابق، ص 38

4. التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور مثل استغلال موارد جديدة، أو استحداث سلع جديدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى استحداث أساليب إنتاج جديدة، أو فتح أسواق جديدة، وإعادة تنظيم بعض الصناعات[1].

ووجهت للنظرية شومبتير عدة انتقادات، لكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات[2]، كذلك إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث يفقد مكانته (المنظم) مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين، وافتراضه التمويل عن طريق الائتمان المصرفي ولكن القروض الطويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات، كذلك عدم تعرض شومبتير للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نمواً.[3]

وأهم الانتقادات التي واجهت النظرية الكلاسيكية تمثلت في الآتي:

1- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لاتقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

---

(1) عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص36

(2) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، الأردن، 2007، ص68.

(3) عبلة عبدالحميد، مرجع سابق، ص 38.

2- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

3- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل، وافتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

3.6.2 النظرية الكينزية(*):

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، وانتشار البطالة على نطاق كبير حيث بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 3.2% عام 1929 ثم بلغ 24.9% في عام 1933 [1]ظهرت أفكار كينز وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة المرتفع جدا خلال تلك الفترة اختيارياً، ومن ثم كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلاً، وقد ارجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض أساساً لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية[2].

وقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:-

---

(*) جون ماينارد كينز، وُلد في 5 يونيو 1883 في كامبريدج وتوفي في 21 أبريل 1946 بقرية فيرل، موظف رفيع المستوى، وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية. فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي، ومن أعماله استُخلص الاقتصاد الكينزي، الاقتصاد الكينزي الجديد، والكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية ونظرًا لعظم شأنه كأحد أكثر المنظرين الاقتصاديين تأثيرًا في القرن العشرين، تولي العديد من المناصب الاستشارية الرسمية وغير الرسمية للعديد من الساسة، وكان من الشخصيات الرئيسية باتفاقية بريتون وودز، من بعد الحرب العالمية الثانية.

(1) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية السياسية، ترجمة وتعريب د. محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1983،

(2) علي عبدالوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص42

1. رفض فرض النظرية الكلاسيكية القائل مقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر. [1]
2. معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل، ويعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي.

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).

I: الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار).

G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)

X: قيمة الصادرات

M: قيمة الواردات.

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، وعليه تصبح المعادلة (1) كالتالي:

$$Y = C + I + G + \ldots\ldots\ldots (2)$$

(1) عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص42.

ويوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة وحجم معين لرأس المال، والفن التكنولوجي السائد، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات.....الخ[1].

لقد وضع كينز عدداً من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:

- كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي، من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالية، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما رأى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقداً بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي للأسواق ويرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني

(1) عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص43-44

أو القومي، الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

- حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، وفي مستوى الدخل ثانيا ، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق، وكذلك فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه ، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا، كما ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني[1].

5.6.2 نظرية روستو[*]:

تعتبر نظرية "والت ويتمان روستو"، من بين أبرز نظريات النمو الاقتصادي، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وهي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة. حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم. حيث قال في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[2]، وتتمثل هذه المراحل في:

(1) وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مرجع سابق، ص 26.

(*) والت ويتمان روستو(1916–2003) عالم اقتصاد ، وبروفيسور (أستاذ جامعي) من الولايات المتحدة الأمريكية ولد في مدينة نيويورك، وهو عضو في الحزب الديمقراطي الأمريكي. وتُعد نظرية مراحل النمو الاقتصادي من أبرز المساهمات التي ظهرت في الستينات من القرن الماضي, وذلك مع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" عام 1960

(2) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص16.

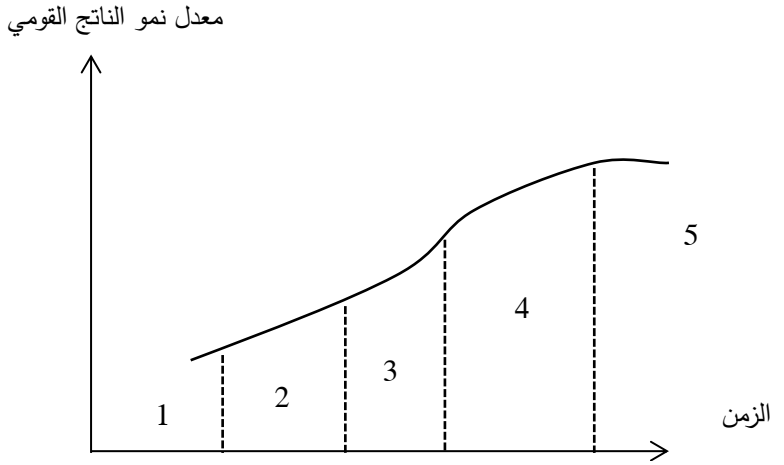

شكل رقم (1.2) يوضح مراحل النمو لدى روستو

المصدر: عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص39

1- مرحلة المجتمع التقليدي:

عندما تكون الدول شديدة التخلف ويتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي ويستعمل أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة والعشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي، ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاجية وضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطيء الشديد.

2- مرحلة توفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام:

وهي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وفيها تكون الدولة متخلفة أيضا لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع، ومن مظاهر ذلك استعباد وسائل الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة وقيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، كما يعتبر روستو ظهور طبقة من المفكرين تخرج عن إطار التفكير التقليدي للمجتمع أمرا ضروريا في هذه المرحلة.

3- مرحلة الانطلاق:

تسعى الدولة في هذه المرحلة جاهدة من أجل القضاء على أسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية وإحداث تغيير في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة

والنهوض بالزراعة والخدمات، ومن مظاهر هذه المرحلة أن يفوق معدل الاستثمار معدل النمو السكاني، ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون قصيرة نسبيا ويتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولا كبيرا يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائيا وبطريقة أوتوماتيكية، وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل من أجل خلق نهضة اقتصادية. [1]

4- مرحلة الاندفاع نحو النضج

تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن, وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك، ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والصناعات الكهربائية وازدهار حركة التجارة الخارجية، ونضوج المجتمع فكريا وفنيا وزيادة متوسط دخل الفرد فيه، وتتميز هذه المرحلة بظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطوراً، وارتفاع حجم الناتج بشكل أكبر من نمو السكان، تنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية وسلع رأسمالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال، وارتفاع معدلات الاستثمار سواءً في رأس المال البشري أو المادي، ويعتبر النضوج بأنه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة وخاصةً الصناعية منها وذلك حسب رأي روستو.[2]

5- مرحلة الاستهلاك:

في هذه المرحلة تكون الدولة قد بلغت درجة كبيرة من التقدم ويزيد إنتاجها عن حاجاتها ويعيش سكانها عند مستوى عال من الرخاء، ومن مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية وخاصة الكمالية منها كالسيارات وغيرها، وزيادة أيضا متوسط الدخل الفردي، ويرى روستو أن الدولة التي فيها سمات المرحلتين الأولى والثانية فهي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة, لاهي متقدمة تماما ولاهي متخلفة، أما التي تضعها

(1) لموتي محمد، مرجع سابق، ص 47.

(2) بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص118.

مظاهر حياتها الاقتصادية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم[1].

6.6.2 نظرية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن:

1- نظرية النمو المتوازن:

من أهم رواد هذه النظرية "رزونشتين[*]" و"أرثر لويس[**]" فهناك أوجه مختلفة ينظر من خلالها إلى معنى النمو المتوازن، فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الاستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة ما بين القطاعات التحويلية والزراعية، وبالتالي تقتضي التنمية المتوازنة وجود توافق وتناسق بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني حتى تنمو معا، إلا أنه من الضروري تحريك كافة القطاعات والنشاطات، حيث إن إعادة بناء الزراعة وتعزيز عملية التصنيع هما جزءان من مشكلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في وقت واحد فإن معدل النمو الاقتصادي يكون أكبر من الحالات الأخرى، ويعود ذلك إلى أن المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي فقط. وقد حظيت هذه النظرية باهتمام كبير من الاقتصاديين، وخاصةً لما يمكن أن يتمخض عن تطبيقها من تجاوز لمشكلات العجز والفائض في الإنتاج وغيرها، كما إن وفق هذه النظرية فإن برامج

---

(1) بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 48.

(*) روزنشتين – رودان (1902–1985) وهو اقتصادي نمساوي قدم الأسس النظرية والعملية لهذه الاستراتيجية في مقال له نشر في عام 1943 بعنوان "Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe" حيث كان مهتماً في الأساس بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب شرق أوروبا. ولكن عدداً من الاقتصاديين حاولوا في مراحل لاحقة تعميمها على المناطق المتخلفة من العالم

(**) سير ارثر لويس ولد في سانت لوسيا في 23 يناير 1915 درس إدارة الأعمال في لندن وحصّل درجة بكالوريوس في التجارة والمحاسبة ي 1938 منح درجة الدكتوراه في الاقتصاد مع مرتبة الشرف الأول وقد تحول بعد اربع سنوات إلى أستاذ مساعد وفي عام 1948 ونشر سلسلة من المقالات حول موضوع الاقتصاد الصناعي في كتاب في عام 1949 وقدم البحث في ثلاثة مجالات: الاقتصاد الصناعي، الذي انخفض بعد عام 1948. في تاريخ الاقتصاد العالمي منذ عام 1870.

التنمية يجب أن تحقق نمواً متوازناً لجميع قطاعات الاقتصاد، بغرض تحقيق توازن مناسب بين الصناعة والزراعة وبين الإنتاج للسوف المحلية والإنتاج والتصدير[1].

ومعنى النمو المتوازن هو أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلائم ومرونة طلب الدخل، من وجهة نظر الاقتصاد القومي كله، على منتجاته. فنمط النمو يكون متوازناً إذا تحدد معدل نمو كل قطاع على أساس مرونة طلب الدخل القومي على منتجاته، ففي العلاقة بين الزراعة والصناعات الاستهلاكية يتحدد معدل نمو كل قطاع بمرونة الطلب الدخل على منتجاته، وفي داخل قطاع الصناعات الاستهلاكية، تنمو كل صناعة على مسار يتحدد بمرونة الطلب الدخلية[*]على منتجاتها[2].

أي أن استراتيجية النمو المتوازن يقصد بها الهجوم على جبهة واسعة، إذ أن ذلك يعني في المجال الاقتصادي توجيه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة والتي يدعم بعضها البعض عن طريق تقديم كل منها سوقاً للصناعة الأخرى، بمعنى آخر يتطلب القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق إلى دفعة قوية من الاستثمارات توجه إلى جبهة عريضة من الصناعات، أي ضرورة وجود الحد الأدنى من الاستثمارات أو الدفعة القوية لبدء عملية التنمية، ولذا ينظر الكثيرون إلى الدفعة القوية والنمو المتوازن بوصفهما وجهين لعملة واحدة، كما يعتبر البعض الآخر أن النمو المتوازن هو الشكل التنفيذي لفكرة الدفعة القوية[*] [3].

---

(1) لامين محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2010-2011، ص11.

(*) مرونة الطلب الدخلية: هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغيرات في الدخل النقدي وتقاس بمعامل المرونة (التغير النسبي في السلعة/ التغير النسبي في الدخل) حيث تعتمد على الدخل مع ثبات العوامل الأخرى ويتم تمييز بين السلع العادية والسلع الرديئة

(2) عمرو، محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص297

(*) الدفعة القوية: تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي

(3) عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص293

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي أن تكلفة الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية، إلا تلك الدول التي تتميز بوفرة نسبية في رأس المال على سبيل المثال الدول النامية النفطية أما الدول الأخرى فما لم تستطيع القيام به على مراحل يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وهذا تناقض، كما أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة، ووفقا للمفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو وليس للتنمية، فالنمو المتوازن ليس ضرورة لتحضير الاستثمارات.

2- نظرية النمو الغير المتوازن:

يعتبر "إيرشمان(*)" من المؤيدين لفكرة النمو الغير متوازن, وذلك نظرا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها، وكذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط, وتنطوي فكرة النمو الغير متوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد توزيعا متزامنا, وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى، ووفقاً لهذه النظرية فإن اختيار صناعات استراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة[1].

وهكذا فإن مفهوم (القطاع القائد) أو (أقطاب النمو) أو (مراكز النمو) يحتل مركزاً أساسياً في استراتيجية النمو غير المتوازن، فالتنمية تتخذ شكل تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة هي

(*) ألبيرت أوتو إيريشمان مواليد (7 أبريل 1915 – الوفاة 10 ديسمبر 2012) خبير اقتصادي مؤثر وكاتب للعديد من الكتب حول الاقتصاد السياسي والفكر السياسي. كانت له مساهمات في وقت مبكر في مجال اقتصاديات التنمية حيث شدد على الحاجة إلى النمو غير المتوازن. وبما أن معظم البلدان النامية تفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات حول كيفية تعزيز نموها، يجب عليهم تشجيع الاختلالات من اجل التعزيز والمساعدة في تحريك تلك الموارد. المفتاح لهذا هو تشجيع الصناعات مع عدد كبير من الروابط لشركات أخرى، وبالتالي تحقيق آثار إيجابية على بقية قطاعات الاقتصاد

(1) لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي- دراسة القياسية واقتصادية للفترة (1970-2007)، مرجع سابق، ص 49

القطاع القائد، أو مراكز النمو، بحيث يترتب على توسع وتقدم هذا القطاع تقدم بقية أجزاء الاقتصاد القومي، فالسمة المميزة للقطاع القائد أو مراكز النمو أنها تلك المراكز التي يترتب على تقدمها ونموها خلق قوة جذب تجذب بمقتضاها بقية قطاعات الاقتصاد القومي، وقد قسم روستو في دراسة للاتجاه العام طويل المدى لتوزيع الموارد في تاريخ الدول المتقدمة، الاقتصاد القومي إلى قطاعات أولية (قطاعات قائدة)، قطاعات مكملة، ثم قطاعات مشتقة، ويترتب على توسع القطاع القائد خلق قوة جذب لنمو بقية القطاعات.[1]

مما سبق يمكن تحديد أوجه الفرق بين النمو المتوازن والنمو غير متوازن في أن الثاني يتم فيه "تركيز الموارد على عدد محدود من الصناعات التي تمثل (مراكز النمو) كذلك تقدم بعض القطاعات على البعض الآخر يكون مصحوباً دائماً وأبداً بظاهرة اختلال التوازن التي تأخذ شكل الطاقة الفائضة، في القطاعات التي تأخذ القيادة، وشكل الضغوط والاختناقات في القطاعات التابعة أو التي تتخلف في نموها، ذلك أن اختلال التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو، وبالتالي تلعب قضية اختلال التوازن في شكل فائض أو اختناق دوراً مركزياً في استراتيجية النمو غير المتوازن".[2]

ويرى "هيرشمان" التنمية على أنها سلسلة من الاختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها، هذه الاختلالات تخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة والتي بدورها تخلق لا توازن جديد, هذا يعني وجود استثمارات رائدة تنتج عنها وفرات خارجية، وهذه الوفورات تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما يسميها "إيرشمان" سلسلة الاستثمارات المتقاربة، وبالتالي فإن هدف السياسات الإنمائية يتمثل في: تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية، والحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية، وأحسن وسيلة لتحقيق النمو هي عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقاً لاستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات

(1) عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص306-307.

(2) المرجع السابق، ص308.

الاستراتيجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات أخرى، وتتميز الاستثمارات الاستراتيجية بتحقيقها لوفرات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، ويدعم إيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى[1].

وأهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو الغير المتوازن، التقليل من قيمة معوقات النمو الغير متوازن، وإمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية، والضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية، كذلك إهمال نظرية النمو غير المتوازن لدور التخطيط فتبعاً "لهيرشمان" فإن قرارات الاستثمار متروكة لرجال الأعمال والمبادرة الفردية، أما دور الدولة فهو التشجيع وتصحيح المسار. لكن "هيرشمان" نفسه يؤكد أن قرارات الاستثمار في البلاد المتخلفة هي التي تمثل العقبة الرئيسة في طريق التنمية الاقتصادية، فكيف إذن تترك هذه القرارات للمبادرات الفردية دون وضع خطة متناسقة ومتكاملة بحيث تساعد في اتخاذ تلك القرارات، كما أن الاستراتيجية التي ينادي بها "هيرشمان" تقوم على أساس اختيار القطاع الرائد أو القائد الذي يعمل على جذب الاستثمارات أو القطاعات الأخرى نحو النمو الذاتي، فكيف يترك هذا الاختيار للمبادرة الفردية بدون وجود خطة للتنمية تحدد فيها تلك القطاعات، تفترض استراتيجية "النمو غير المتوازن" أن المهم فقط هو القضاء على عقبة رئيسية هي ضعف القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار وذلك حتى يمكن تحقيق التنمية ، وهي بذلك تختزل مشاكل التنمية في البلاد المتخلفة إلى قضية أحادية الجانب، وهي القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، يأخذ البعض على استراتيجية "النمو غير المتوازن" أنها تعتمد على المبادرات الفردية سبيلاً أساسياً لتحقيق التنمية بالبلاد المتخلفة من خلال خلق الاختلالات التي تحفز هذه المبادرات.

(1) لموتي محمد، مرجع سابق، ص 50.

0.3 الفصل الثالث:

البطالة، مفهومها، أنواعها، أسبابها

1.3. مقدمة

2.3. مفهوم البطالة

3.3. أسباب البطالة

4.3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

5.3. أنواع البطالة

6.3. قياس البطالة

7.3. البطالة في ليبيا

8.3. النمو في ليبيا

1.3. مقدمة:

تعد البطالة من القضايا الهامة والمُلحة في المجتمع، لما لها من أبعاد ضارة وخطيرة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فخطر البطالة يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي في حالة عدم السيطرة عليها، حيث تمثل ظاهرة البطالة في وقتنا الحالي إحدى أهم المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها، لذلك ستحاول الدارسة في هذا الفصل تسليط الضوء على البطالة من حيث مفهومها وأنواعها والآثار المترتبة عليها في العالم بصفة عامة والاقتصاد الليبي بصفة خاصة.

2.3. مفهوم البطالة:

يمثل مفهوم البطالة وارتباطه بمفهوم التوظف أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث لا يوجد مفهوم واحد وواضح ومحدد للبطالة، ويختلف مفهوم البطالة من مجتمع إلى آخر وقد يكون هذا الاختلاف داخل المجتمع الواحد، إلا أنها تتوحد فيما بينها في جوهرها، والتي تتركز حول أن البطالة هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية تنشأ عن عدم توفر فرص العمل للباحثين عنها وذلك بغض النظر عن أسبابها المختلفة، فهي تعتبر ظاهرة لها وجهان: اقتصادي والآخر اجتماعي، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تؤدي إلى أثار سلبية على كلاً من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يلي بعض التعريفات لمفهوم البطالة وفقاً لأدبيات علم الاقتصاد:

يقصد بالبطالة أنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظراً لحالة سوق العمل ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة[1].

(1) عبدالقادر، محمد علاء الدين ، البطالة – أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات (العولمة)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص1

كما تُعرف البطالة بأنها حالة تواجد الأفراد المتعطلين الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه[1].

وكذلك تعرف البطالة بأنها "عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداماً غير كاملاً على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل" وبالتالي نستطيع أن نقول أن: البطالة تعني عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع، والتي تقاس بعدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 60 سنة، ويُستبعد من قوة حجم العمل ربات البيوت وكبار السن الذين وصلوا سن المعاش ولا يقدرون على العمل وطلاب المدارس والجامعات وأفراد القوات المسلحة، كما تُعرف البطالة بأنها عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، بمعنى انه يوجد جزء من هذه القوة عاطل عن العمل ويترتب على عدم الاستخدام الكامل لهذه الموارد؛ انخفاض في الدخل القومي وبالتالي انخفاض في مستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة إلى إن البطالة تعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد، بمعنى آخر توجد وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها الصحيح، فمثلاً في حالة عدم وجود وظائف لخريجي التعليم الجامعي، والذي يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد، إلى جانب ضياع جزء من هذه الموارد، في ما تم إنفاقه على هؤلاء الأفراد ليحصلوا على الشهادة الجامعية ومن ثم ينخفض الناتج القومي، الذي كان من الممكن الحصول عليه في حالة توظيف هؤلاء في أماكنهم الصحيحة[2].

كما عُرفت أيضاً على أنها "التعطل (أو التوقف) الاختياري في بعض الأحيان –لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج[3].

(1) عبدالقادر محمد علاء الدين ، مرجع سابق، ص1

(2) نعمة الله، أحمد رمضان، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص257

(3) الزغبي، هيثم، أبو زيت، حسن، "أسس ولمبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 145.

ويمكن استخلاص مفهوم عام للبطالة في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين – وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة[1].

وبالتالي فإن البطالة بالمعنى الاقتصادي ترتبط بعنصر العمل، ويُقصد بالعاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقاً، ولكنهم متعطلون عن العمل وقت الإحصاء أو التعداد، أو أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل، ولكنهم لا يجدون فرصة العمل، كذلك هم الأشخاص الذين لا يستطيعون أن يجدوا أية فرصة عملٍ تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية، وحتى الخبرة العملية.

وقد وضعت منظمة العمل الدولية شروطا عديدة ليعد الفرد عاطلا عن العمل وهي:

- أن يكون الشخص في السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصاديا .
- أن يكون من دون عمل، أي لا يعمل مقابل اجر أو لحسابه الخاص .
- مستعد للعمل باجر أو لحسابه الخاص .
- يبحث عن عمل ويقبل بمستوى الأجر الزائد، لكنه لا يجد عملا[2]

1.2.3. المفهوم الاقتصادي للبطالة:

تعتبرُ البطالة مِنْ إحدى أكبر المُشكلات التي تعاني منها جميع الدّول في العالم؛ لأنّها ترتبطُ بوجود نسبة من الأفراد الذين يمتلكون القدرة على العمل ولكنهم يفتقرونَ لإيجاد الوظيفة المناسبة لهم، والتي تُساهم في تحقيقِ الدّخل الذي يُساعدهم على تغطيةِ احتياجاتهم الأساسيّة من المصاريف والالتزامات الخاصّة بهم، كما أنّ للبطالة معدل يرتبطُ في حساب نسبة مئوية خاصة بها، والذي يعتمدُ على معرفة الأسباب التي تُؤدّي إلى ظهور البطالة في المُجتمعات كافّة، والطُّرق المُناسبة للتّعاملِ معها بطريقةٍ صحيحة، وأيضاً للبطالةِ مجموعة من الأنواع المختلفة، والتي تُؤثّرُ بشكلٍ كبير على الاقتصاد العالميّ

(1) لموتي، محمد، مرجع سابق، ص 22.

(2) المرجع السابق، ص 68

بصفتها من إحدى المُعدّلات الرّئيسة المُرتبطة بالتّنمية الاقتصاديّة. ويتم تصنيف السكان اقتصاديا حسب المخطط التالي إلى أفراد يعملون وأخرون لا يعملون أو باحثين عن العمل أو غير ذلك، أو العاطلين وكذلك الناشطين اقتصادياً[1].

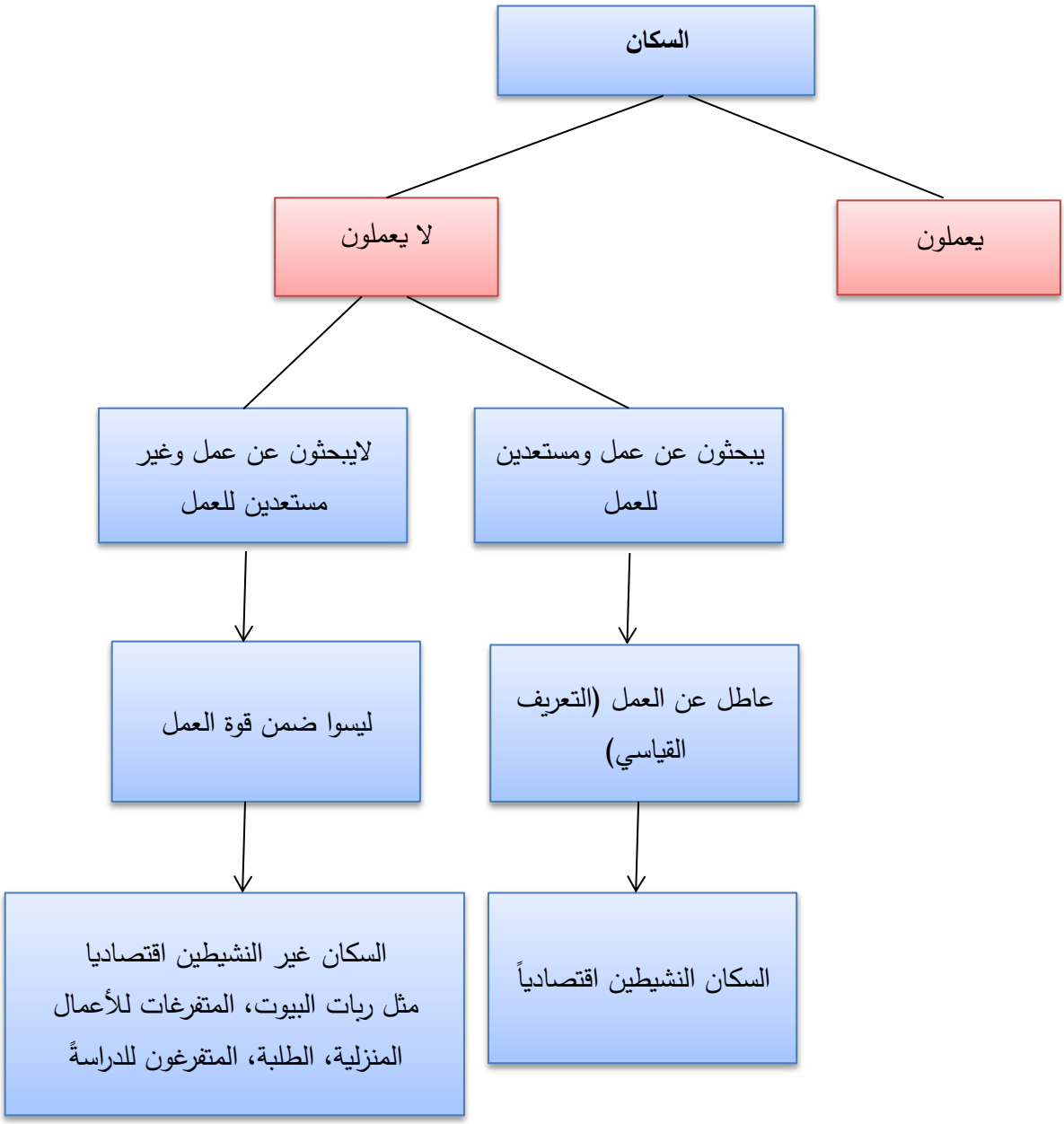

الشكل رقم(1.3) يوضح تصنيف السكان اقتصادياً

المصدر: محمد ناصر إسماعيل، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة 1977-2004، مجلة التقنية، هيئة التعليم التقني، مجلد 21، العدد6، 2008، ص9.

(1) ندوة هلال جودة، رجاء عبدالله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون okun واختبار yoday-Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد3، لسنة 2010، ص 67

وعليه يمكن أن نوضح أن البطالة هي حالة تعطل جزء من قوة العمل الكلية، أي زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي .

3.3. أسباب البطالة:

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر وعموماً هذه الأسباب قد تكون أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وفيما يلي توضيح لهذه الأسباب:

1.3.3. الأسباب الاقتصادية:

هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى ظهور البطالة. ومن هذه الأسباب الآتي:

أ. أحياناً تعارض العديد من السياسات مع سياسة التوظيف، فمثلا يترتب على السياسة النقدية التوسعية(*) زيادة معدلات التضخم، مما يؤثر سلبا على الاستثمار، ومن ثم يؤثر بدوره في الإنتاج والعمالة، ويترتب على إتباع سياسة مالية انكماشية(**) لمعالجة التضخم نقص في مستوى الطلب الكلي، وتكون لها آثار انكماشية في كل من مستوى الدخل والتوظيف، والسياسة الضريبية المغال فيها، تؤدي إلى إعاقة الادخار والاستثمار، حتى في حالة توجيهها للاستثمارات إلى مجالات دون الأخرى، فإنها تؤثر سلبا في فرص العمل والتوظيف(1).

ب. الاندماج بين الشركات(***) ففي الوقت الحاضر تقوم أعداد كبيرة من الشركات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وغيرها من الدول المتقدمة بالاندماج واستخدام عالي للتكنولوجيا

(*) السياسة النقدية التوسعية في ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي

(**) السياسة المالية الانكماشية ويتم العمل بها في ظل ظروف التضخم؛ حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم

(1) علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 163.

(***) اندماج شركتين أو أكثر من الشركات التي كانت تعمل منفصلة، و باندماجها تكون شركة واحدة، و عندما تندمج مؤسستان في نفس النشاط يعرف ذلك بالتكامل الأفقي أو الجانبي وهناك التكامل الرأسي و التكامل إلى الأمام

المتطورة، وهذا يؤدي إلى التخلي عن عدد كبير من العاملين بها بهدف تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح مما يساعد ذلك على زيادة معدل البطالة في هذه الدول. كذلك من أحد الأسباب توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات قليلة الاستخدام للعمالة، مما يقلل من توليد فرص عمل جديدة، والخلل في توزيع الاستثمارات، وتفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة، حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد، ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.

ج. عجز الحكومات في الدول النامية في تطبيق سياسات حازمة لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أو تقلب موازين المدفوعات، فضلا عن ضعف قدرتها الذاتية على الاستيراد وتعطل البرامج التنموية وعمليات الإنتاج نتيجة عجز الاستثمار مما يؤدي إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وارتفاع معدلات البطالة[1].

د. تؤدي عمليات غسيل الأموال[*] إلى زيادة معدلات البطالة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، فهذه العمليات تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال البنوك والقنوات المصرفية مما يؤدي إلى نقل جزء من الدخل القومي إلى دول خارجية، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين ،مما يؤدي إلى انتشار البطالة خاصة في ظل زيادة السكان وتنامي أعداد الخريجين من المعاهد والجامعات والراغبين في العمل مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة[2].

---

(1) محمد علاء عبد القادر، البطالة، مرجع سابق، ص20

(*) عمليات غسيل الأموال تعني إعادة ضخ وتدوير أموال غير مشروعة في الاقتصاد وفي المشروعات المالية والقانونية

(2) صفوت عبد السلام عوض الله ،الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 85.

2.3.3 الأسباب الاجتماعية والسياسية:

أ- "إن ارتفاع معدلات النمو السكاني يؤدي إلى زيادة في القوة العاملة بالمجتمع، وبالتالي يؤدي ذلك إلى خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل"،[1] دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

ب- تخلف البنيان الاجتماعي في الكثير من الدول النامية وخاصةً الدول العربية والتي تُعيب على الفرد العمل في وظائف معينة، مما يخلق كم كبير من العاطلين وإحلال عمالة أجنبية محلها في مثل هذه الوظائف.

ج- عدم الاستقرار السياسي والصراعات تلعب دوراً رئيسياً في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي تجميد النشاطات الاقتصادية وتسريح العمال، وهذا بالتالي يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة.

د- قصور تخطيط القوى العاملة، بحيث يترتب على عدم الاستغلال الأمثل والتوزيع المناسب للطاقات البشرية (حيث لا يوضع الشخص المناسب في المكان المناسب) وجود أعداد كبيرة في بعض التخصصات تعاني من البطالة، هذا في الوقت الذي يعاني المجتمع نقصا شديدا في تخصصات أخرى يضاف إلى ذلك أنه في ظل غياب استراتيجية واضحة للاستخدام، وفي ظل عدم وجود التنسيق الكافي بين سياستي التعليم والتوظيف تترك قضية التشغيل والتوزيع لعشوائية الأحوال والظروف مما يساهم في زيادة حجم البطالة ومعدلاتها.[2]

أغلب هذه الأسباب أن كانت مجتمعة أو مفردة تعتبر سبباً مهماً في زيادة حجم البطالة في حال توافرها أو تنخفض البطالة في حالة انعدامها.

---

(1) محمد علاء عبد القادر، البطالة، مرجع سابق، ص 18.

(2) نفس المرجع السابق ، ص 162

4.3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة:

1.4.3. الآثار الاقتصادية:

للبطالة آثار اقتصادية خطيرة ومنها:

- **ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية:** فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج , فان عملهم هذا أو إنتاجهم لن يعوض المفقود الذي حدث خلال فترة البطالة، ويقدر الاقتصاديون الفرق بين الناتج من السلع والخدمات الذي يمكن إنتاجه إذا وظفت قوة العمل المعطلة في وقتها، وبين الناتج الفعلي يمثل خسارة المجتمع التي تتمثل في دخل الفئات المتعطلة، وكذلك الخسارة التي تصيب إيرادات الحكومة نتيجة انخفاض الإيرادات المتأتية من الضرائب المباشرة، وضرائب المبيعات، وضرائب الواردات والصادرات وأقساط التأمين والمعاشات.
- **فقدان المهارات والخبرات:** هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك وخصوصا كلما تعرض العامل لمواجهة فنون إنتاجية أخرى خلال عمله.[1]

2.4.3. الآثار الاجتماعية:

لاتقل الآثار الاجتماعية سوءاً أو خطورة عن الآثار الاقتصادية، بل إن هذه الآثار الاجتماعية تُعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة، فالأشخاص الذين كانوا يشغلون وظائف ثم فقدوها واصبحوا عاطلين يتعرضون وعائلاتهم إلى تدهور أحوالهم المعيشية، ثم تتدهور أوضاعهم الاجتماعية وظروفهم

(1) نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المتأزمة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد2، 2015، كلية الآداب، جامعة بابل، ص7.

النفسية عندما يضطرون إلي طلب المعونة من أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم، وقد يقع هؤلاء في مشكلات نتيجة الاستدانة والرغبة في إخفاء حقيقة أوضاعهم السيئة، وقد لاحظ علماء النفس وعلماء الاجتماع ارتفاع نسبة الجرائم في أواسط المتعطلين بصفة عامة، آما آثرت أيضا في السنوات الأخيرة العلاقات بين الحركات السياسية المتطرفة في البلدان النامية ومعدلات البطالة المرتفعة، ولا شك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولذلك فان الآثار الخطيرة التي تؤدي إلى تعكير هذا المناخ سوف يؤدي إلى عرقلة نمو النشاط الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم، فلا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنما يتأثر بها عمال الطبقة الفقيرة بدرجة أكبر، وهذا يعني أن البطالة تفسر توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة، عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة، وتزداد المدفوعات التحويلية التي يتعين على الحكومة دفعها للمتعطلين وأصحاب الدخول المنخفضة، وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الحكومة، كذلك ينتج عن ارتفاع معدل البطالة زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة معدل التضخم، بالتالي زيادة المعاناة للطبقات الفقيرة[1].

فارتفاع نسبة الفقر، واستفحال التناقض بين رأس المال والعمالة المستأجرة, أدى بحملة الشهادات وخرجي الجامعات أن يحضوا بأعمال هامشية بالكاد تكفي لسد حاجاتهم الاجتماعية الأساسية الملحة، ولم يعد بمقدورهم التخطيط واستيعاب المعادلة القائمة على ذلك الارتباط الوثيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل مع متطلبات التنمية الشاملة المستدامة؛ وذلك بالتالي يؤدي إلى نتائج عكسية ومنها الهجرة على سبيل المثال لا الحصر فنجد بعض الشباب العاطلين عن العمل يجدون الهجرة إلى بلاد أخرى هي الحل لمشكلة عدم الحصول على عمل وأن العمل في بلاد آخر هو المحل الأمثل.

(1) عبد القادر عطية – النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997، ص 318

5.3. أنواع البطالة:

يصنف الأدب الاقتصادي البطالة إلى عدة أنواع كالآتي:

1.5.3. البطالة الاحتكاكية:

هذا النوع من البطالة يحدث عادة نتيجة للتحسينات التكنولوجية في وسائل الإنتاج أو التغيرات في الطلب علي الطراز الحديث وهدا ما يدعو أحيانا إلي تغيير وظيفة العامل أو إعادة تدريبه ولكن طالما الطلب الإجمالي لم يتأثر فانه من المحتمل ظهور فرص عمل جديدة في المدي القصير.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا النوع من البطالة هو الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة في الأعمال الجديدة، كذلك صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.

كما تتميز البطالة الاحتكاكية بأنها مؤقتة وتستمر لفترات قصيرة نسبيا ويتوقف طول فترتها على عدة عوامل منها: معدل الأجر المقبول والذي يتوقع الأفراد الحصول عليه، ودرجة الاستقرار الاقتصادي للدولة، ومدى تقلب الاقتصاد القومي بين فترات الرواج والكساد، وأيضا هناك المزايا المادية التي يحصل عليها الفرد المتعطل مثل إعانات البطالة والتأمينات الصحية والاجتماعية، كما أُعتبرت أنها بطالة اختيارية لأنها تتم بناء على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل في السوق[1].

2.5.3. البطالة الدورية:

تحدث هذه البطالة في فترات الكساد[*] التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة وأخرى، ذلك أن أي اقتصاد من اقتصاديات دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الازدهار والكساد تعاقبا دورياً[**]، ففي فترة

---

(1) محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 221.

(*) الكساد: هو حالة تصيب النشاط الاقتصادي تستمر فيها بطالة العمال وتوقف الآلات عن العمل مدة طويلة، وذلك بالمقارنة في حالة التراجع والتباطؤ التي لا تستمر فيها البطالة إلا مدة قصيرة

(**) وفي أزمة الكساد الاقتصادي في عام 1929 تعطل في القوى العاملة وحدها 14 مليون عامل أي حوالي 20% من إجمالي القوى العاملة الأمريكية

الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا، وفي فترة الكساد يكون المعدل مرتفعا[1]، ويتميز هذا النوع عن أنواع البطالة الأخرى بأنها شاملة لكافة القطاعات والمهن، وحيث أن الأفراد العاطلين عن العمل دوريا يرغبون في العمل عند معدل الأجر السوقي السائد ولكنهم لا يجدون العمل فإنهم يعتبرون عاطلين إجباريا[2].

وتزداد حدة البطالة الدورية الناتجة عن نقص الطلب الكلي في حالة الانكماش أو الركود من خلال التجارة الخارجية وانعكاساتها بفعل "مضاعف التجارة الخارجية" ويتوقف ذلك على امور كثيرة بالنسبة للدول النامية منها درجة ارتباط البلد النامي بالعالم المتقدم، ومدى تقدم القطاع الصناعي فيها، كذلك مدى استقرار البنيان الاقتصادي وتأثره بالمتغيرات الخارجية، فكلما كان اقتصاد الدول النامية أكثر تقدماً والهيكل الاقتصادي أكثر تنوعاً، قل تأثره بالمتغيرات الدورية في الاقتصاديات الأخرى، والعكس صحيح، وقد يرجع النقص أو القصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات، الناتجة عنه البطالة الدورية، إلى أسباب طويلة الأجل كامنة في الاقتصاد ذاته، حيث يترتب على انخفاض الدخول الحقيقية، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد وانخفاض الطلب الكلي، وهو الوضع الأكثر شيوعاً في الدول النامية أو إلى أسباب مؤقتة عارضة، حيث تدفع الظروف العارضة الأفراد لإنقاص طلبهم على السلع والخدمات لفترة معينة يعود بعدها الطلب الكلي إلى الارتفاع وهو الوضع الأكثر شيوعاً في الدول المتقدمة[3]. ويُعد هذا النوع من البطالة من أخطر الأنواع، لذلك يحاول الاقتصاديون الدعوة إلى تبني سياسات تحقق مستويات ملائمة أو مقبولة من النشاط الاقتصادي.

(1) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمان، ط1، ص 301.

(2) طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 15

(3) عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 1996، ص 363

3.5.3. البطالة الهيكلية:

وتُعرف بأنها البطالة الناتجة عن حدوث تغيرات هيكلية تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي إلى حدوث نوع من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والقدرات والمؤهلات البشرية الموجودة في سوق العمل، وهذه التغيرات قد تكون راجعة إلى تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير في الفن الإنتاجي المستخدم في إنتاج هذه المنتجات أو حتى تغيرات في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى مناطق جديدة، ويعتبر هذا النوع من البطالة أخطر أنواع البطالة حيث أن المتعطل لأسباب هيكلية يجد صعوبة في الحصول على فرصة عمل كما أن فترة البحث عن عمل قد تطول، وأيضاً فإن العوامل التي أدت إلى عدم حصوله على فرصة عمل قد يصعب حلها والتغلب عليها في الأجل القصير.

ويعتبر هذا النوع من البطالة هو الأكثر شيوعاً في الدول النامية والتي تتسم بتشوه هياكلها الإنتاجية والذي زاد نتيجة لما أدت إليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدمت إلى هذه الدول ومعها فن إنتاجي ونمط صناعي لا يناسب هيكل سوق وقوة العمل في هذه البلدان، وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة أهمها:

- التغيرات في هيكل الطلب: يترتب على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد زيادة الطلب بصفة عامة على كثير من السلع إلا أن هذه الزيادات تتأتى بنسب مختلفة للسلع، وذلك لأنها تكون أقل من الزيادة في الدخل الحقيقي بالنسبة للسلع الضرورية والتقليدية، وبنسب أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي فيما يتعلق بالسلع الكمالية والحديثة، فضلاً عن إنه قد يحدث نقص في الطلب بالنسبة لبعض السلع التقليدية ويؤدي هذا التغير في هيكل الطلب إلى ظهور البطالة الهيكلية في هذه المجالات الخيرة، لا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الحديثة والكمالية.

- التقدم الفني المطرد: حيث يؤدي إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة، فضلاً عن إدخال أنواع جديدة من السلع قد تحل محل بعض السلع القديمة، ويترتب على ذلك الاستغناء عن عدد من العاملين في مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم ليست لديهم القدرة بطبيعة الحال على الالتحاق بالوظائف التي استحدثها التقدم التقني لاختلاف مؤهلاتهم عن الوافد الجديد. ويطلق على هذه البطالة الهيكلية في بعض الأحيان البطالة التقنية، وهي ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم التقني الحديث، عن أن استخدام المعدات والآلات الجديدة يكون مكثفاً لعنصر رأس المال، مما يؤدي إلى إحلال رأس المال محل العمل.[1]

4.5.3. البطالة الاختيارية والإجبارية

البطالة الاختيارية هي رفض الفرد الاشتراك في العملية الإنتاجية أو هي ترك العمل اختياريا أي رفض فرصة العمل وبالتالي تكون البطالة هنا اختيارية لا علاقة للمشكلات الاقتصادية والإنتاجية فيها.

أو هي "الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون، بعض الفقراء المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة، ويندرج تحت هذا النوع من البطالة بطالة احتكاكية وبطالة هيكلية، حيث تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة اختيارية، ذلك لأنها تتم بناءً على رغبة بعض الأفراد من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق. وكما تم ذكره سابقاً، أن التطورات التكنولوجية تساعد على نمو (بطالة احتكاكية)، ففي الدول المتقدمة يمكن القضاء على مثل هذا النوع من البطالة بسهولة نتيجة لتوفر الإمكانات المادية والفنية لإعادة تدريب العمالة المستغنى عنها للالتحاق مرة أخرى بالعمل، أما في الدول النامية فتوجد

(1) منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984، ص83

صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لانخفاض الإمكانيات المادية والفنية مما يجعل الظاهرة شبه دائمة يعاني منها الاقتصاد الوطني، وبالتالي ينادي البعض بأن هذا النوع من البطالة في الدول النامية يمكن إدراجه تحت مفهوم البطالة الإجبارية وليس البطالة الاختيارية[1].

بينما البطالة الإجبارية تُشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لا يجدون[2].

5.5.3. البطالة المقنعة:

تُعرف البطالة المقنعة على أنها "حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجورًا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج[3]، فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير عن الكمية المنتجة.

أي هي ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل بحيث يعملون بالفعل عدد ساعات أقل من عدد الساعات المطلوبة وهده عادة ما تواجه الاقتصاديات التي تتبني التخطيط المركزي يعني سيطرة القطاع العام علي النشاط الاقتصادي للدولة، وبمعنى آخر وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل ويعملون في قطاعات اقتصادية معينة ولكنهم لا يضيفون شيئاً للإنتاج، أي إن معدل الإنتاجية لديهم صفر أو حتى سالباً.

وينتشر هذا النوع من البطالة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد فقط.

---

(1) محمدي فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي" ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص 221.

(2) محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص222

(3) خالد وصفي الوزني و أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2002، ص268.

6.3. قياس البطالة:

1.6.3. كيفية القياس:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها، وتقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرًا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة. يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة. وسيتم التطرق إلى معرفة المقاييس المستخدمة والتي تتضمن الآتي:

2.6.3.المقياس الرسمي:

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة من القوى العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة، ويقاس حجم البطالة بنسبة قوة العمل غير الموظفة، أي مجموع عدد العاطلين بالنسبة إلى مجموع السكان في سن العمل[1]، ويطلق على هذه النسبة معدل البطالة، يمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل البطالة} = 100x \frac{\text{مجموع أعداد العاطلين}}{\text{عدد قوة العمل}}$$

من المعادلة نستنتج أن معدل البطالة يتوقف على مجموع كل من عدد العاطلين وعدد قوة العمل، ويُشير مصطلح قوة العمل إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن:

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

(1) حمدي أحمد الغناي، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995، ص85

وتتضمن مكونات قوة العمل من مكونين رئيسيين الأول العاملون: وهم الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال ذاتية خاصة لكل الوقت أو بعضه، سواءً أعمال مؤقتة أو دائمة، والثاني العاطلون: وهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولايجدون فرص عمل متاحة في ظل الأجور السائدة[1]. ويُلاحظ أن بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهي:

- أفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة وكذلك الأفراد فوق سن معينة، وهي سن التقاعد.
- أفراد لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل، مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه في ظل الأجور المتاحة.
- الأفراد الذين يعانون الأمراض، والعجزة (المُسنين) أي غير القادرين على العمل، وكذلك تشمل الطلبة، فهذه الفئة لا تدخل ضمن قوة العمل، وأخيراً يجب الإشارة إلى النقاط إلى ان قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية وذلك لعدة أسباب منها على سبيل المثال: عدم توفر البيانات السليمة لدى الجهات الرسمية.[2]

3.6.3. المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدلها الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك بسبب عدم الاستخدام الكامل والأمثل لقوة العمل[3].

---

(1) صالح الحصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 146

(2) عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، نحو مفهوم علمي للبطالة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، القاهرة، 2008، ص203.

(3) خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص21.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه اسم "الإنتاجية المتوسطة المحتملة"، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات للمجتمع، وبالتالي فإن:[1]

الناتج المحتمل = قوة العمل x الإنتاجية المتوسطة المحتملة

$$(PP) = L * PMP \quad \cdots\cdots\cdots (1)$$

حيث إن :

PP: الناتج المحتمل ، L: قوة العمل، PMP: الإنتاجية المتوسطة المحتملة

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن مثلا (5%) وبالتالي قوة العمل المحتسبة هي (95 %) من قوة العمل الكلية، ومن ثم فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل (95 %) من قوة العمل تشغيلاً كاملاً وأمثلاً أي أن:

$$(PP) = 0{,}95 * L * PMP \quad \cdots\cdots\cdots (2)$$

ولدينا: الناتج الفعلي = قوة العمل× الإنتاجية المتوسطة الفعلية

$$(PE) = 0{,}95 * L * PME \quad \cdots\cdots\cdots (3)$$

حيث إن:

PE: الناتج الفعلي ، L: قوة العمل، PME: الإنتاجية المتوسطة الفعلية

ومنه:

فجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي

$$(GP) = PP - PE \quad \cdots\cdots (4)$$

(1) علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 28-29.

وتعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً.

حيث إن:

GP: فجوة الناتج ، PP: الناتج المحتمل ، PE: الناتج الفعلي

من المعادلتين (2) و(3) نجد:

$$(GP) = 0{,}95 * L * (PMP - PME) \cdots\cdots (5)$$

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل، وذلك من خلال قسمة المعادلة (5) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة(PMP)

$$\text{فجوة أو حجم البطالة} = \frac{\text{فجوة الانتاج}}{\text{PMP}}$$

$$(CG)= 0{,}95 * L * (1 - PME / PMP) \cdots\cdots (6)$$

حيث إن:

GP: فجوة الناتج ، PME: الإنتاجية المتوسطة الفعلية، PMP: الإنتاجية المتوسطة المحتملة، CG: فجوة أو حجم البطالة

$$\text{معدل البطالة} TC = \frac{\text{مجموع أعداد العاطلين}}{\text{عدد قوة العمل}}$$

$$0{,}95x\ L * (1 - PME / PMP)$$

$$(\mathrm{CT}) = \frac{0.95 * L * (1 - \frac{PME}{PMP})}{0.95 * \mathrm{L}}$$

$$(CT) = (1 - PME / PMP) \ldots..(7)$$

والمعادلة (7) تمثل معدل البطالة وفقا للمقياس العلمي، وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كافة أنواع البطالة في المجتمع صريحة كانت أو غير ذلك. ·

7.3. البطالة في ليبيا

حاولت ليبيا كغيرها من الدول تحقيق مستويات مرتفعة من التوظيف حيث اتجهت منذ بداية عقد السبعينات في القرن الماضي إلى انتهاج سياسات تنموية هدفت إلى تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة، وقد حققت هذه السياسات بالفعل ومن خلال التوسع في المشروعات الإنتاجية والخدمية زيادة في فرص العمل فترة السبعينات وحتى منتصف الثمانينات؛ ولكن بدأت معدلات البطالة التزايد منذ عقد التسعينات (وهذا أحد دوافع هذه الدراسة) وربما يعود السبب إلى عدم القدرة خلق مشاريع جديدة قادرة على توليد فرص عمل لاستيعاب الأيدي العاملة، كذلك اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كامل على الإنتاج النفطي وهذا القطاع غير مرن من ناحية توليد فرص عمل وبالتالي على امتصاص جزء من البطالة بالإضافة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط وليس عن الزيادة في الإنتاج التي هي بالتالي كانت زيادة في التوظيف، وستحاول الدراسة تحليل البطالة في ليبيا حسب البيانات المحلية المتوفرة والشكل رقم (2.3) يوضح حجم البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

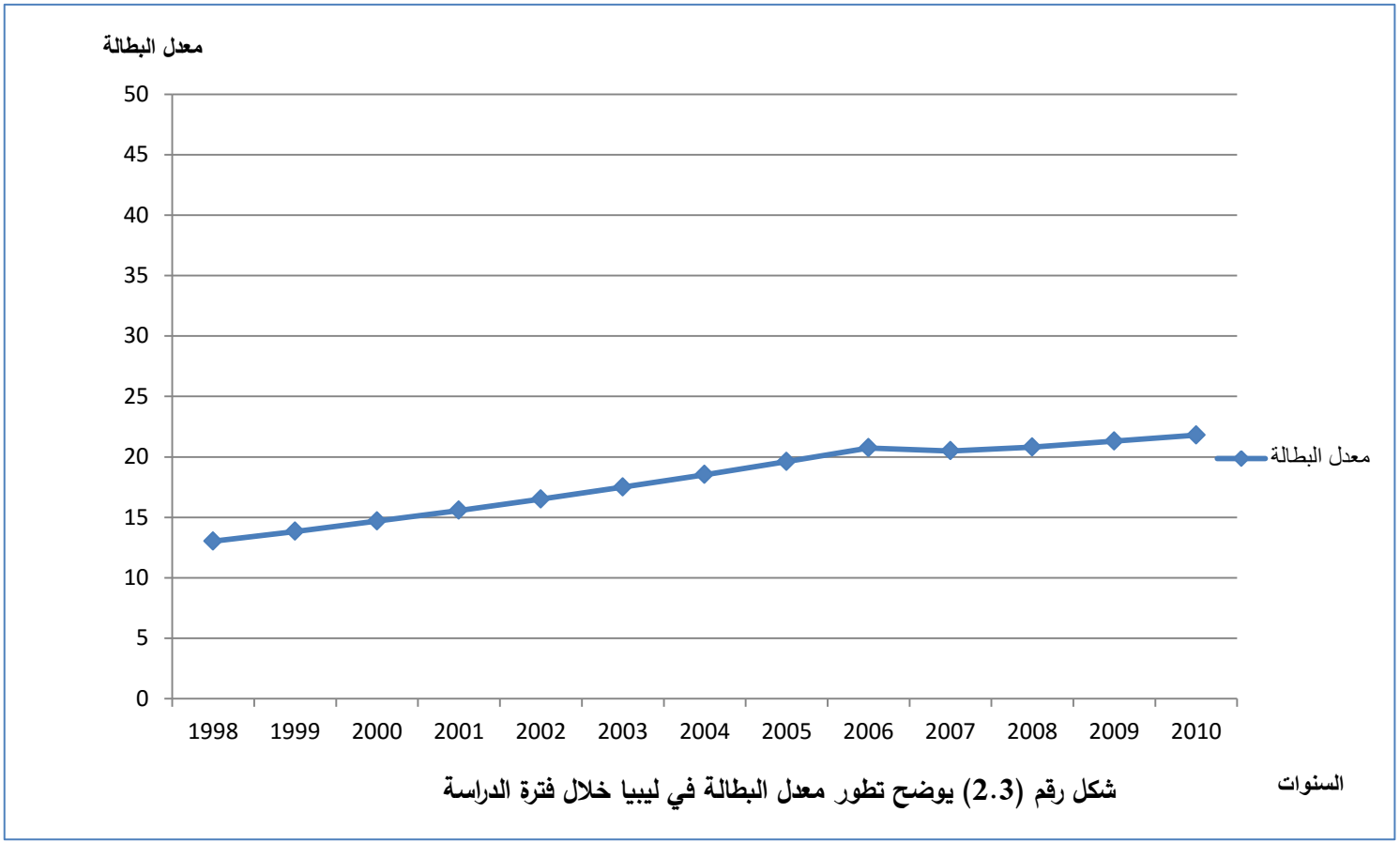

شكل رقم (2.3) يوضح تطور معدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة

1.7.3 العوامل الرئيسية التي ساهمت في تفاقم ظاهرة البطالة في ليبيا

من أهم أسباب انتشار البطالة في ليبيا وارتفاعها في صفوف الشباب مجموعة من العوامل والتي يمكن حصرها حسب تقديرنا في الآتي:

- إن سياسة إحلال الواردات التي تبنتها الدولة خلال الثلاثة عقود الماضية دفعت بها إلى نهج تيار صناعي ذو تقنية عالية وبالتالي فإن الصناعات التي قامت في تلك الفترة كانت اغلبها صناعات تعتمد في الأساس علي كثافة عالية من عنصر راس المال وكثافة اقل من عنصر العمل مثل صناعة البتروكيماويات والصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب وصناعات التجميع وغيرها وتم إهمال القطاع الخدمي في هذا الخضم ولم تتطور قدرات اقتصادية ليبية فيه.
- عانت ليبيا خلال فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات في القرن الماضي من الأثار المباشرة وغير المباشرة للحروب مثل الحرب علي دولة تشاد اوغندا وكذلك دعم بعض المنظمات مثل منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي والجبهة السنديانية في نيكاراغوا وبعض المشاكل السياسية. فعملت الحكومة في تلك الفترة إلى زيادة حصة الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق الاستثماري مما شكل نقص كبيراً في حاجة الدولة إلى المشاريع الاستثمارية التي تمتص الزيادة الحاصلة في الأيدي العاملة وخاصة بين فئة الخريجين الجدد فتفاقمت ظاهرة البطالة نتيجة لذلك والتي مازال يعاني الاقتصاد الليبي من أثارها السلبية حتي الوقت الحاضر.
- هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية في كل القطاعات (القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات) لفترة طويلة وعدم قدرته علي خلق فرص عمل جديدة لخلق توازن في سوق العمل الليبي نتيجة لذلك تولد داخل هذا القطاع احد أنواع البطالة السالفة الذكر وهو ما يسمي بالبطالة المقنعة وهدا يرجع في تقديرنا إلى التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي وظهر

القطاع الخاص تدريجياً في دور القطاع الذي يخدم القطاع العام، وبالتالي واجه تصلبات هيكلية في نموه كقطاع مستقل عندما انخفضت قدرة القطاع العام على توليد مزيد من الوظائف.

- السياسات المتبعة لتحويل الاقتصاد الليبي إلي اقتصاد حر وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي فاقم من مستويات البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي حاليا فعادة ما ترتبط سياسيات التصحيح الاقتصادي بإجراءات تزيد من البطالة والضيق الاقتصادي، فقد أظهرت التجارب أنه يترتب على عملية التصحيح في المدى القصير وخلال المرحلة الانتقالية تكلفة اجتماعية لا يمكن تجاهلها، فمن جانب نجد أن سياسات استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلى قد ينجم عنها آثار انكماشية وتخفيض الدخول الحقيقة ومستويات الاستهلاك .
- القصور في تطبيق برنامج الخصخصة وبالتالي عدم وإعطاء فرصة للقطاع الخاص للعب دور اكبر في النشاط الاقتصادي ورسم ملامح التوجه الصحيح للاقتصاد الوطني بما يحقق كفأته وتطوير قدرته علي توليد فرص عمل، ومن أهم المشاكل التي تواجه تطبيق برنامج الخصخصة في ليبيا علي سبيل المثال لا الحصر هي ثقافة العاملين بالقطاع العام فالتفافة السائدة حاليا بين المواطن الليبي والدولة هي علاقة العائل والمعيل وعدم قدرته علي التحرر من هذه العلاقة بسهولة فنجد مثلا أن نسبة كبيرة من العاملين علي حسابهم الخاص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تولدت نتيجة تمليك الوحدات الإنتاجية خلال فترة التسعينات هم في نفس الوقت نسبة من العاملين في القطاع العام أو من ضمن المسجلين في قوائم الباحثين عن عمل. هدا من ناحية ومن ناحية أخري عدم مرونة الاقتصاد الليبي مع الرأسمال الوطني لتشجيع القطاع الخاص وبالتالي تحسين معامل رأس المال بمعني حدوث توسع في الطاقة الاستيعابية لامتصاص اكبر قدر ممكن من البطالة، فدور القطاع الخاص ومساهمته في النشاط الاقتصادي مازال ضعيفا نظرا لافتقاده لضوابط ومؤشرات تنظيمية ووضعه في إطار تشريعي محدد.

- إن المشكلة التي تواجه الاقتصاد الليبي في إعادة هيكلة الاقتصاد هو ركود اقتصادي في المقابل مجتمع تشكل فيه نسبة الشباب أكثر من 65 % من إجمالي عدد السكان فالزيادة في القوي البشرية لم يقابلها توسع مناسب في حجم الاقتصاد الوطني .
- عدم وجود تخطيط للعملية التعليمية في ليبيا بمعني لا يوجد أي ارتباط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ضمن علاقة ارتباط ملائمة يستطيع من خلالها صناع القرار تحديد ما تحتاجه الجامعات والمعاهد عند القبول وبالتالي يتم استيعابهم في سوق العمل عند التخرج هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وهو الأهم تراجع القيمة المعرفية لإنتاج المنظومة التربوية وتراجع مؤشرات الجودة العلمية والقدرة علي إنتاج مجتمع المعرفة المؤهل لخوض السبق الفكري والإبداع التكنولوجي واستيعاب المكاسب المعرفية والإسهام فيها الأمر الذي نتج عنه تفاوت بين مخرجات التعليم وسوق العمل أي بين نوعية الخرجين ونوعية طلب المؤسسات الاقتصادية بمعني فشل الإصلاحات الهادفة لتحويل الجامعة إلي نوع من مؤسسات التكوين المهني وإخضاعها إلي منطق وحاجيات السوق.
- إن تلك العوامل في مجملها أو علي الأقل البعض منها دفعت رأس المال المحلي إلي التوجه للاستثمار في قطاع التجارة والخدمات بدلا من الاستثمار في القطاع الإنتاجي نظرا لسرعة دوران رأس المال وقلة المخاطرة في مثل هدا النوع من الاستثمارات الأمر الذي قلل من فرص الاستثمار في القطاع الصناعي وبالتالي خلق فرص عمل لامتصاص جزء من البطالة . هدا من ناحية ومن ناحية أخري عدم قدرة الصناعات القائمة سواء كانت قطاع عام أو خاص منافسة السلع المستوردة نظرا لعدم وجود سياسة واضحة لحماية الصناعة الوطنية مما ترتب عليه فقدان بعض الوظائف في هدا القطاع نتيجة انخفاض الطلب علي المنتجات المحلية والعدول عن إقامة مشاريع جديدة

2.7.3 الآثار المترتبة علي تزايد ظاهرة البطالة في ليبيا .

- تؤدي البطالة باعتبارها ظاهرة مركبة ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ديمغرافية، تؤثر وتتأثر ببقية الظواهر الاجتماعية، وقد بينت الكثير من الدراسات العلاقة الموجودة بين البطالة وظواهر الجريمة الانحراف، الانتحار، الإصابة بالأمراض العقلية...الخ.
- تؤدي البطالة إلى فشل تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة، إذ أن انعدام الدخل يترتب عنه عادات سيئة تجعل الفرد يفقد مكانته في المجتمع، ويترتب عنه أيضا، الجمود، العدوان، الاستسلام.
- تؤدي البطالة إلى العزلة الاجتماعية للعاطل وضعف قدرته للانخراط في المجتمع وعدم الالتزام بالمعايير والقيم.

8.3 النمو الاقتصادي في ليبيا:

يعد تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة وقابلة للاستمرار، هدفاً مركزياً وأساسياً لأي سياسة اقتصادية تسعى لرفع مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لإفراد المجتمع. لذلك تسعى كافة الدول وبشكل خاص النامية منها إلى إدراكها من خلال البحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها أن تحقق ذلك الهدف، للخروج من حلقة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من مشاكل اقتصادية واجتماعية[1]، فحاولت ليبيا كغيرها من الدول رفع معدلات نموها من خلال اتباع بعض السياسات الاقتصادية وزيادة بعض المشاريع الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص في فترة السبعينات ومنتصف الثمانينات، بينما صار يتذبذب هبوطاً وصعودا خلال فترة التسعينات على الرغم من الموارد

(1) سامي عمر ساسي، يوسف يخلف مسعود، النمو الاقتصادي ومحدداته في الاقتصاد الليبي – دراسة تطبيقية للفترة 1985-2016، ورقة بحثية منشورة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الأول، كلية الاقتصاد- جامعة سرت، يناير 2018، ص1.

والإمكانيات التي تملكها ليبيا ويُعزي هذا في تقديرنا للاعتماد الكلي على الموارد النفطية وعدم فتح مشاريع تنموية جديدة تدعم الاقتصاد الليبي.

حيث كان الاقتصاد الليبي في الخمسينات من القرن الماضي قبل اكتشاف النفط والغاز يعتمد أساساً على الزراعة التي كانت تشغل أكثر من 70% من اليد العاملة، وتشكل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن اكتشاف كميات من النفط عام 1961، جعل القطاع النفطي يتحكم بقوة في الاقتصاد الليبي، وشهدت حصة النفط هبوطاً ملحوظاً خلال التسعينات، نتيجة للعقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا وللتراجع الكبير في مستوى الاستثمار في القطاع النفطي، إلا أن الإنتاج عاد إلى الارتفاع بعد رفع العقوبات ووصل إلى 32% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 ثم اخذ بالزيادة بمعدل ثابت، تجاوز نسبة 75% خلال السنوات 2005–2009 ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على الإيرادات العامة التي تجاوزت نسبة الإيرادات النفطية فيها 90% كما تجاوزت نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات 95% وحينما يُقاس حجم الناتج النفطي بالناتج غير النفطي، تبدو ليبيا أحد أقل الاقتصادات النفطية تنوعاً[1] فخلال تلك المرحلة وتحديدا الواقعة بين أوائل الثمانينات وأواخر التسعينات من القرن المنصرم تغيرت سياسات التخطيط المطبقة حيث تم التخلي عن التخطيط المبرمج "ذو المنظور الزمني بامتداداته الثلاثة المعروفة (قصير، متوسط، طويل) وأصبحت جهود التنمية تتم وفق الميزانيات السنوية، التي في حقيقتها ليست خطة، وإنما هي في الواقع عبارة عن قائمة "مشروعات يستهدف الإنفاق عليها لتوفير خدمة أو سلعة أساسية للاقتصاد الوطني وهذا في واقع الأمر كان نتيجة لأسباب عديدة لعل أهمها الانخفاض في المتوسط السنوي للإنفاق على التنمية بسبب

(1) فلاح خلف علي الربيعي، تحديات المواءمة بين المخرجات التعليم وسق العمل في ليبيا، أوضاع التربية والتعليم في المغرب العربي، ورقة علمية منشورة، مجلة المستقبل العربي، شبكة المعلومات الدولية، ص 84.

التراجع في أسعار النفط وبالتالي العائدات وكذلك ما سببه الحصار والحظر التجاري الذي اتخذته الدول الغربية ضد ليبيا خلال الفترة 1992–2000[1]

والشكل رقم (3.3) يوضح معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998–2010) حيث نلاحظ تراجع قطاع الخدمات الذي يمتل ثاني أهم قطاعات النشاط الاقتصادي وانخفضت نسبة المساهمة في الناتج من 46 بالمئة كمعدل وسطي للفترة الممتدة من 1990 إلى 1999، إلى نحو 40% كمعدل وسطي للفترة 2000–2009 وحظي كل من قطاع البناء والصناعة التحويلية بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة بقيت ثابتة إلى حد كبير على مر الزمن هذا ويسهم القطاع الزراعي بنسبة 8% من الناتج نفسه، وظلت كل من قطاعات البناء والخدمات والكهرباء والغاز والمياه والتجارة والفنادق والنقل أكثر القطاعات نشاطاً في الاقتصاد الليبي، بينما ظل النمو في قطاعي التصنيع والزراعة بطيئاً وشهد تراجعاً كبيراً وبخاصة خلال السنوات 2000–2009 بعد تخلي الحكومة عن تقديم الدعم لهذين القطاعين[2].

وبوجه عام فإن النمو الضعيف للناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي يعود إلى تدني الاستثمارات وضعف إنتاجية عنصر العمل وعنصر رأس المال بسبب قيود الطاقة الاستيعابية للاستثمار، وعليه فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الليبي يتمثل بتعزيز نمو القطاع غير النفطي لتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز فرص التشغيل، ما سيسمح بخفض معدل البطالة بين الخريجين.

---

(1) مرعي عبد الله المغربي، أبوبكر محمد الودان، معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم و التدريب المهني واحتياجات وشروط سوق العمل –دراسة حالة: التجربة الليبية، بحث مقدم للندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، برعاية منظمة العمل العربية، القاهرة، 2009، ص12.

(2) فلاح خلف علي الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

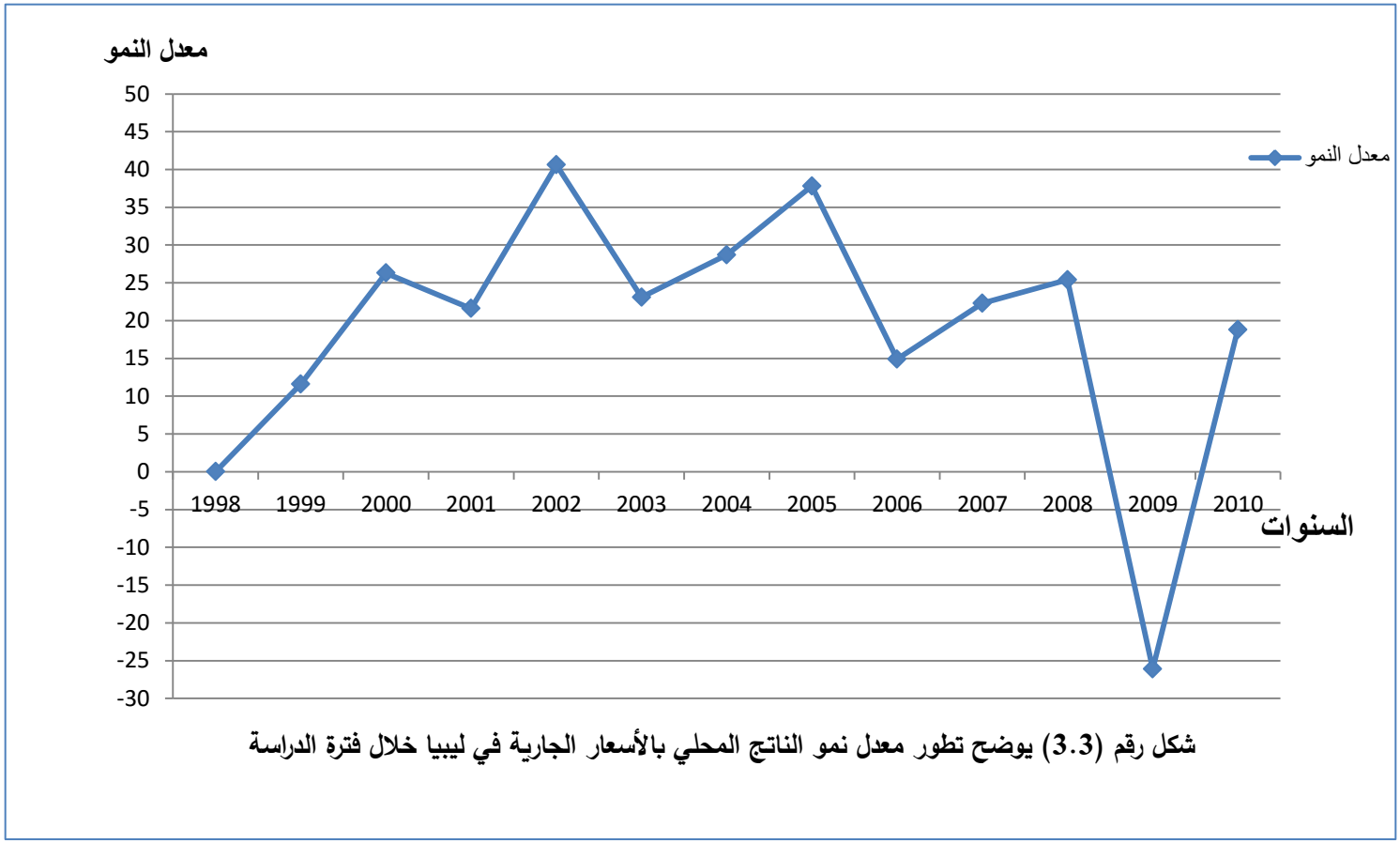

شكل رقم (3.3) يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال فترة الدراسة

الفصل الرابع:

تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (1998-2010)

1.4. مقدمة

2.4. حجم البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

3.4. القوى العاملة والتشغيل في الاقتصاد الليبي.

4.4. توزيع القوى العاملة وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

5.4. تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة خلال فترة الدراسة.

6.4. تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

7.4. تقدير النموذج القياسي للعلاقة

1.4. مقدمة

سوف يتناول هذا الفصل تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة من خلال عرض وتحليل بعض المؤشرات والبيانات والإحصائيات الصادرة من الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بهدف الحصول على بعض المؤشرات التي تحقق أهداف هذه الدراسة.

2.4. حجم البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

أن حجم وضخامة ظاهرة البطالة يثير الكثير من المخاوف والقلق على مستقبل السلم الاجتماعي في البلاد في السنوات القادمة، وبالتالي هناك ضرورة مُلحة لعلاج هذه المشكلة، ولكن في تقديرنا من ناحية لا يمكن علاج مشكلة البطالة دون وجود تصور حقيقي لحجم هذه المشكلة وهنا تواجهنا مشكلة الإحصائيات المنشورة حول البطالة فالإحصائيات الرسمية حول البطالة كثيراً ما تثير الجدل حول وقتها وشمولها وبالتالي دقة البيانات الإحصائية المنشورة، فتحديد مفهوم البطالة تحديداً شاملاً ودقيقاً أمراً ليس سهلاً فمحاولة التحديد العلمي والعملي لهذا المفهوم تواجهه صعوبات جمة بمعني أن البطالة كما ذكرنا تعني أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل ويعني العمل هنا العمل المدفوع الأجر. ومن صعوبات التحديد الدقيق للبطالة أن بعض الناس يسجلون عاطلين عن العمل وهم في الحقيقة ربما يعملون في أنماط عديدة من الأنشطة الاقتصادية وهذا تقريباً ينطبق علي سوق العمل الليبي حيث في اعتقادنا إن نسبة كبيرة من المسجلين كعاطلين عن العمل هم في الحقيقة يمارسون أنماط أخري من الأنشطة فنجد علي سبيل المثال نسبة كبيرة من العاملين علي حسابهم الخاص في المشروعات الصغيرة سواءً كانت إنتاجية أو خدمية من ضمن المسجلين في قوائم الباحثين عن عمل وهذا في رأينا أحد أهم الأسباب التي تجعلنا نعيد النظر في نسبة البطالة التي تناولتها بعض التقارير بالخصوص ومحاولة الوصول إلي النسبة الحقيقية لمعدل البطالة في ليبيا وذلك بالاعتماد علي بيانات حديثة وأكثر

دقة سواء كانت من الجهات الداخلية ذات العلاقة أو بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة العمل العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

ومن ناحية أخرى أن تحديد أي نوع من البطالة يواجه الاقتصاد الليبي، وهل هذه الظاهرة ترجع لأسباب اقتصادية بحتة أو هناك أسباب غير اقتصادية ساهمت أيضاً في ظهور مشكلة البطالة وبالتالي اقتراح السياسات المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

بناءً على ما سبق ومن خلال الإحصائيات والبيانات المتحصل عليها عن نسبة البطالة في ليبيا والتي اختلفت من إحصائية إلى أخرى في تحديد حجم ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، سوف تعتمد الدارسة على الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات والهيئات المحلية والتي ترى الدارسة أنها قد تكون أدق.

4.4. القوى العاملة والتشغيل في الاقتصاد الليبي.

تعتبر البطالة أحد اهم المتغيرات التي تؤثر في اقتصاد أي دولة في حال تفاقمها وعدم معالجتها لأنها تمثل مؤشراً اقتصادياً هاماً لمدى استقرار أو اضطراب سوق العمل، ولكي يتم معرفة المستويات الحقيقية للبطالة لأي اقتصاد لابد من معرفة القوى العاملة في هذا الاقتصاد، وستحاول الدارسة عرض أعداد القوى العاملة وتأثير النمو الاقتصادي على البطالة خلال فترة الدراسة من (1998-2010م)، والجدول رقم (2.4) والشكل رقم (2.4) يوضح تطور عدد الليبيين اقتصادياً المشتغلون والعاطلون عن العمل (فوق 15 سنة) ومعدل البطالة خلال الفترة (1998-2010م).

جدول رقم (2.4) يوضح تطور عدد الليبيين اقتصادياً (فوق 15 سنة) ومعدل البطالة خلال الفترة (1998-2010م)

السنة	إجمالي عدد العاملين اقتصادياً			معدل البطالة
	المشتغلون	العاطلون	المجموع	
1998	1,060,106	158,782	1,218,888	13.03
1999	1,088,632	174,735	1,263,367	13.83
2000	1,118,421	192,403	1,310,824	14.69
2001	1,149,549	211,985	1,361,534	15.57
2002	1,182,097	233,708	1,415,805	16.51
2003	1,216,150	257,824	1,473,974	17.50
2004	1,251,800	284,620	1,536,420	18.53
2005	1,289,145	314,421	1,603,566	19.61
2006	1,328,286	347,594	1,675,880	20.74
2007	1,370,791	354,730	1,720,521	20.5
2008	1,426,159	372,150	1,780,880	20.8
2009	1,477,771	400,600	1,878,371	21.3
2010	1,530,970	428,015	1,958,985	21.8

المصدر: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2006)، جدول رقم (5) بالنسبة للسنوات من 1998 إلى 2006، وباقي السنوات مقتبسة من النشرة الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي للسنوات (2008-2010).

الملاحظ من الجدول رقم (2.4) تزايد وتيرة العاملين المشتغلين من ناحية مع ازدياد معدل البطالة من ناحية أخرى حيث نلاحظ أن مجموع القوى العاملة-المشتغلة سنة 1998 حوالي (1,060,106مليون) عامل (مليون وستون الف ومائة وستة عامل) من إجمالي عدد العاملين بالكامل والبالغ (1,218,888 مليون) عامل (مليون ومائتان وثمانية عشر ألفاً وثمانمائة وثمانية وثمانون عامل) وبمعدل بطالة 13.03% في نفس السنة، ونلاحظ تزايد معدلات البطالة سنة 2001م إلى (15.57%) عما كانت عليه سنة 1998م (13.03) أي بمعدل (2.54%) حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل (211,985) (مائتان واحد عشر ألفاً وتسعمائة وخمسة وثمانون عاطل) عن العمل وعدد العمالة المشتغلة من نفس السنة (1,149,549) (مليون ومائة وتسعة وأربعون الف وخمسمائة وتسعة وأربعون عامل) من إجمالي العمالة (1,361,534) (مليون وثلاثمائة وواحد وستون الف وخمسمائة وأربعة وثلاثون عامل) أما سنة 2004 تطورت القوة العاملة لتصل إلى 1,251,800 مليون عامل (مليون ومائتان وواحد

وخمسون الف وثمانمائة عامل) مشتغل من مجموع (1,536,420مليون) (مليون وخمسمائة وستة وثلاثون الف وأربعمائة وعشرون عامل) وزادت نسبة البطالة إلى 18.53% أي بمعدل زيادة للبطالة بنسبة 5.5%. وتستمر هذه الزيادة في عدد العاملين مع زيادة معدل البطالة وفي تقديرنا يُعزى ذلك لعدة أسباب صاحبت الاقتصاد الليبي في تلك الفترة ومنها التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية آنذاك من ضم وإلغاء لبعض القطاعات وعدم وضوح سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية المتبعة، وكذلك الزيادة المستمرة في الطلب على العمل خلال تلك الفترة واستخدام سياسات مالية ونقدية لاستيعابها، وفي تلك الفترة تبنت الدولة استراتيجية استيعاب الخريجين في القطاع العام الأمر الذي أدى إلى إثقال كاهل الجهاز الإداري، وظهور البطالة المقنعة وصولاً إلى الوقت الذي لا يمكن فيه اتباع هذه السياسة، بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى منها ضعف الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية غير النفطية والاعتماد بشكل كامل على مورد النفط، كذلك نلاحظ من الجدول رقم (2.4) أن معدل البطالة في ليبيا ارتفع وصولاً إلى 20.7% سنة 2006م وبهذا المعدل تكون البطالة في ليبيا هي الأعلى بين دول المغرب العربي الخمس البالغ مجموع سكانها 80 مليون نسمة، حيث تتراوح نسبة البطالة في الدول الأربعة الأخرى من 9% إلى 15% وفقا للأرقام الرسمية[1]. وبلغ عدد الليبيين المشتغلين بالفعل ما مجموعة 1.3 مليون من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وبذلك يصبح معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية يقدر بنحو 20.74%، وهذا يعزي في رأي الدارسة إلى تحجيم دور القطاع الخاص وفي نفس الوقت ارتفاع نسبة الزيادة من السكان من الشباب إلى جانب غياب دور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، وجميع المشروعات التي قامت بها الدولة في العمل غير قائمة علي سياسات واقعية، كذلك وجود ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لسيطرة دخل النفط باعتبارها الحصة الأكبر لدخل ليبيا واعتمادها عليه وعدم إنشاء مشاريع استثمارية تستوعب عرض العمل.

(1) منظمة العمل الدولية، البطالة العالمية تطال أكثر من 200 مليون شخص هذا العام، تقرير 9 تشرين الأول/أكتوبر 2017، موقع أخبار الأمم المتحدة على الرابط https://news.un.org/ar/audio/2017/10/372912

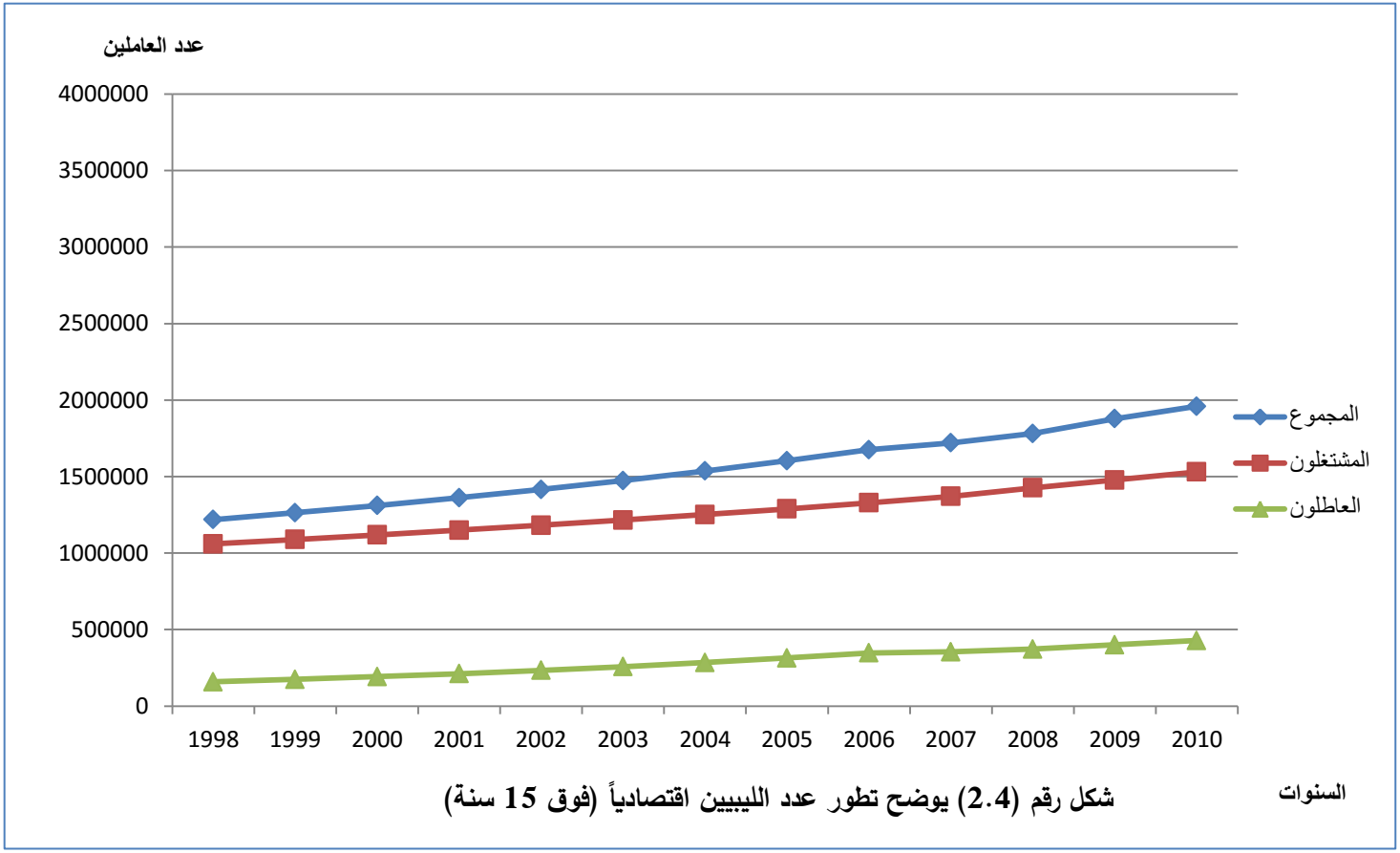

شكل رقم (2.4) يوضح تطور عدد الليبيين اقتصادياً (فوق 15 سنة)

3.4. توزيع القوى العاملة وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

من المعروف أن القوى العاملة هم الأفراد القادرين على العمل سواء كانوا ذكورا أو إناثاً وأنها التعداد الإجمالي لكافة الأشخاص القادرين على العمل والإنتاج، بالإضافة إلى تعداد الباحثين عن عمل في دولة أو مجتمع معين، فتوزيع القوى العاملة وفقاً للقطاعات يُعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الاقتصادية لما له من علاقة بمبدأ التخصص وتقسيم العمل وبالتالي سنتناول في هذا الجانب تحليل توزيع القوى العاملة وفقاً للقطاعات الاقتصادية وفقاً للبيانات المتحصل عليها من خلال الجدول رقم (1.4) والشكل رقم (1.4) الذي يوضح تطور القوى العاملة للقطاعات في ليبيا خلال الفترة 1998-2010م.

جدول رقم(1.4)

يوضح تطور القوى العاملة (للقطاعات) في ليبيا خلال الفترة 1998-2010% بالألاف

السنوات	الخدمات %	الزراعة %	الصناعة %	القوى العاملة معدل النمو السنوي%	نسب القوى العاملة من مجموع السكان%
1998	73.5	6.7	19.8	-	32.4
1999	73.5	6.4	20.1	3.5	31.5
2000	74.2	6.0	19.9	3.6	31.8
2001	75.2	5.3	19.5	3.4	31.7
2002	75.2	5.3	19.5	3.4	31.7
2003	75.1	4.9	20.0	3.3	31.5
2004	76.0	4.6	19.4	3.3	31.4
2005	76.2	1.3	19.5	3.2	31.3
2006	75.5	4.3	20.2	2.8	29.9
2007	75.0	5.3	19.7	2.9	30.2
2008	73.0	5.3	21.7	2.3	29.4
2009	70.8	4.9	24.3	2.9	30.0
2010	75.1	3.0	21.9	3.1	36.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص340.

ونلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أن قطاع الخدمات يستحوذ على النسبة الأكبر من مجموع القوى العاملة القادرة على العمل ثم قطاع الصناعة ثم الزراعة على التوالي، وبالتالي هل نستطيع أن نقول أن قطاع الخدمات هو القطاع الرائد في الاقتصاد الليبي بمعنى "من خلال قدرته على خلق فرص عمل وبالتالي المساهمة في الناتج القومي الإجمالي، وهذه البيانات لا تمثل الواقع في ليبيا لعدة أسباب منها في تقديرنا أن قطاع الخدمات في ليبيا مازال ضعيف ولا يساهم بشكل فعال سواءً من ناحية الإنتاجية المتولدة من هذا القطاع أو ناحية قدرته على خلق فرص عمل نظراً لهيمنة القطاع العام على هذا القطاع أما القطاع الخاص فدوره مازال ضعيفاً وأن وجد فهو مسخر لخدمة القطاع العام وبالتالي فإن هذه النسب في تقديرنا تعكس تضخم القوى العاملة في القطاع العام وخاصة الجهاز الإداري نظراً لعدم قدرة القطاعات الأخرى، استيعاب هذه الأعداد من العاملين فمثلاً نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يستوعب ما بين 70% إلى 76% من القوى العاملة في حين أن قطاع الزراعة لا يستوعب أكثر من 6.3% على الأكثر وهذا أيضاً يرجع إلى عدة أسباب من وجهة نظر الدارسة مثل هجرة اليد العاملة من قطاع الزراعة إلى القطاعات الخدمية الأخرى وهذا في رأينا يرجع إلى عدم اتباع سياسات من شأنها تشجيع العاملين في هذا القطاع الزراعي مثل سياسات الدعم والسياسات الزراعية الأخرى مثل شراء فائض المحصول وغيرها من تشجيع الصادرات من ناحية ومن ناحية أخرى عدم اتباع الدولة لسياسة حماية الإنتاج الوطني الأمر الذي أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الليبية في السوق الليبي نتيجة منافسة المنتجات المستوردة وبالتالي اتجهت القوى العاملة إلى قطاع الخدمات بحثاً عن أجور أعلى أو نتيجة بدائية طرق ووسائل الإنتاج المستخدمة وصغر حجم السوق، كذلك سياسات التوظيف المتبعة في تلك الفترة والتي أثقلت الكاهل الإداري وظهور البطالة المقنعة في الجهاز الإداري، كذلك تنفيذ برنامج الخصخصة لعديد من الوحدات الإنتاجية، وبسبب تنظيم الدولة للملاك الوظيفي للقطاعات المختلفة الأمر الذي ترتب عليه خروج أعداد كبيرة من القوى العاملة، في القطاعات الصناعية والتوجه لقطاع الخدمات.

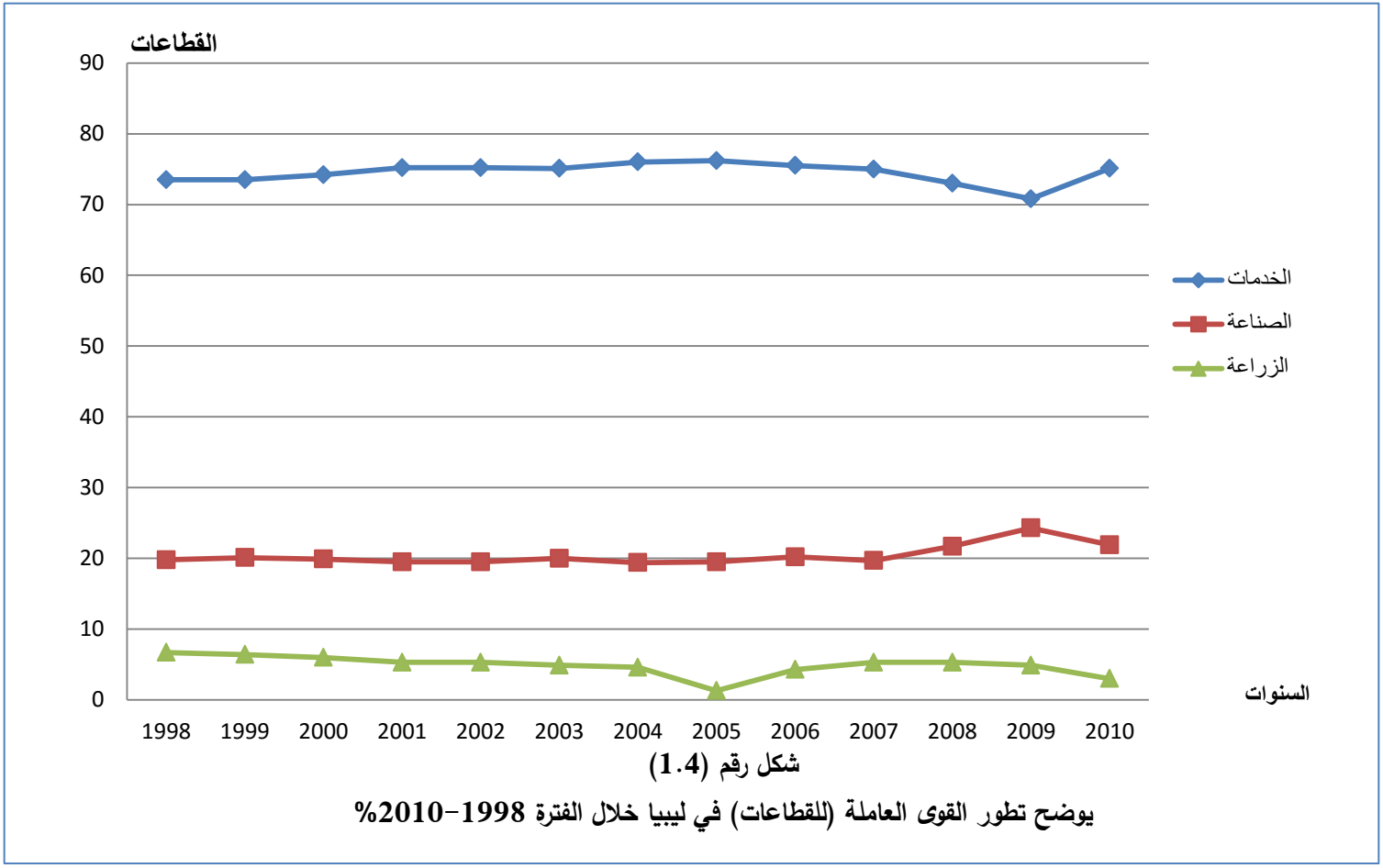

شكل رقم (1.4)

يوضح تطور القوى العاملة (للقطاعات) في ليبيا خلال الفترة 1998-2010%

5.4. تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

كما هو معروف أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وغالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة، ومن خلال دراستنا للنمو الاقتصادي وكيفية قياسه في الفصول السابقة حيث عُرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي وكلما زاد نصيب الفرد من هذا الناتج هو في الحقيقة انعكاس لارتفاع مستوى المعيشة والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي يتطلب زيادة الناتج لمواجهة هذا الطلب وبالتالي عادةً ما يصاحب الزيادة في معدلات النمو انخفاض في مستويات البطالة حيث يبدو أن الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة. ويتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة حيث يركز التحليل الكنزي مثلاً على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو اعتقاد سائد غالباً لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائياً إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي. [1] إذن مما سبق نستنتج أن هناك علاقة ارتباط بين معدلات تغير النمو الاقتصادي ومعدلات التغير في نسب البطالة فالحديث عن معدلات نمو إيجابية يعني وبصورة مباشرة حاجة الاقتصاد إلى توظيف المزيد من عنصر العمل؛ غير أن معدلات النمو ليس لها نفس الأثر على البطالة حيث تختلف من دولة إلى أخرى وهنا يظهر طبيعة وقدرة النمو المحقق في التأثير على البطالة، فعلى سبيل المثال أحياناً يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق فرص العمل الجديدة عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض، وهذا الأمر يعتبر طبيعياً في التحليل النظري للعلاقة بين النمو والبطالة وفي تقديرنا هذا الاختلاف في طبيعة النمو المحقق هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية غير قادرة على تخفيض نسب البطالة بالرغم من تحقيق معدلات نمو

(1) مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو والآثار على السياسات الاقتصادية، (ورقة عمل منشورة، 2010) (المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معكر).

مرتفعة نوعاً ما. وهذا واضح من خلال الدراسات السابقة التي تم عرضها في هذه الدراسة حيث لوحظ وجود علاقة بين معدلات النمو والبطالة تأخذ نفس الاتجاه، فعلى الرغم من زيادة معدلات النمو بمفهومه الاقتصادي إلا أن معدلات البطالة ازدادت ففي دراسة على الاقتصاد الجزائري فتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدل النمو لم يساعد على انخفاض نسبة البطالة إلى أن السبب الرئيسي الذي توصلت إليه الدراسة يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع النفط والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة، ولمعرفة اتجاه العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة نظراً لأن ليبيا أحدى الدول النامية النفطية وهي ليست استثناء عن تلك الدول، حيث توجد بعض القواسم المشتركة بينها وبين تلك الدول، عليه سوف نقوم بتحليل الجدول من خلال المتغيرات ذات العلاقة (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة) وبالتالي معرفة التغيرات التي حدثت من سنة إلى أخرى من خلال السلسلة الزمنية في الجدول والشكل البياني رقم (3.4).

الجدول رقم(3.4) يوضح تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة للفترة 1998-2010 بالمليار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو	معدل البطالة
1998	12,610.6	-	26,725	-	13.03
1999	14,075.2	11.6	26,019	- 2.6	13.83
2000	17,775.7	26.3	27,135	4.3	14.69
2001	21,618.7	21.6	33,290	22.7	15.57
2002	30,389.8	40.6	33,164	- 0.4	16.51
2003	37,423.4	23.1	37,423	12.8	17.50
2004	48,159.0	28.7	39,679	6.0	18.53
2005	66,342.9	37.8	44,089	11.1	19.61
2006	76,203.2	14.9	46,584	5.7	20.74
2007	93,178.4	22.3	48,898	5.0	20.5
2008	116,804.5	25.4	50,225	2.7	20.8
2009	86,289.0	- 26.1	49.854	- 0.7	21.3
2010	102,538.2	18.8	52,010	4.3	21.8

المصدر: من إعداد الدارسة بالاستناد إلى إحصاءات الناتج المحلي الواردة في إصدارات المصرف المركزي للأعوام 1998-2010

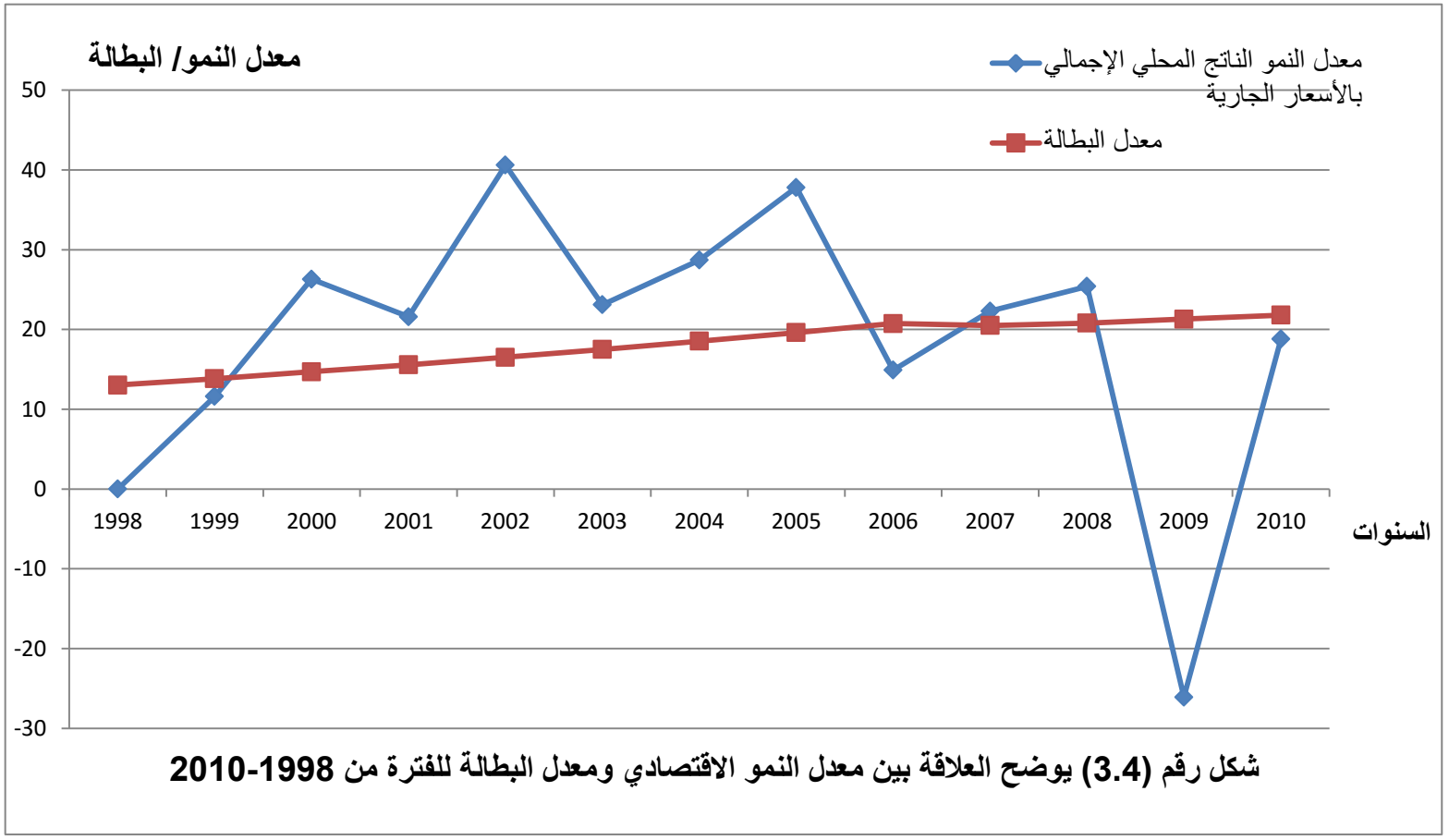

شكل رقم (3.4) يوضح العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة للفترة من 1998-2010

فنلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة يتذبذب صعوداً وهبوطاً ما بين (26,725) سنة 1998 و(52,010) سنة 2010 كأدنى وأقصى قيمة للناتج وهذا يعكس بعض التغيرات التي واجهت الاقتصاد الليبي سواءً كانت هذه التغيرات اقتصادية أو سياسية أو غيرها من المتغيرات التي من شأنها التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء الاقتصاد الليبي.

فنجد أن في الفترة من سنة 1998–2001 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي متزايداً حيث كان الناتج المحلي الإجمالي (26,725) سنة 1998 وصولاً إلى (33,290) سنة 2001 أي بمعدل نمو من (2.6–) سنة 1999 إلى (22.7) سنة 2001 وهذا يرجع حسب تقديرنا لعدة أسباب منها اتخاذ الاقتصاد لليبي عدة إجراءات لتقوية دور القطاع الخاص فخفضت أسعار الفائدة لتشجيع الطلب على القروض من قبل القطاع الخاص، وشجعت الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، ووضعت قوانين جديدة للضرائب وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وألغت الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، وتخفيض الضرائب على الواردات كل هذه الأسباب متجمعة أو منفردة ساهمت في انتعاش الاقتصاد الليبي وخاصة بعد الأزمة السياسية التي كانت تمر بها البلاد في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات.

بينما نجد سنة 2002 انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (33,290) سنة 2001 بمعدل نمو (22.7) إلى (33,164) وبمعدل (0.4–) وذلك راجع إلى انخفاض عائدات الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لسلة خامات أوبك وانخفاض كميات إنتاجه في الدول العربية؛ وقد أدى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة في قطاعات الصناعات الاستخراجية العربية وفي نفس الوقت لم يكن نمو القطاعات الأخرى يمكن أن يساعد على رفع معدلات النمو، خاصةً وان الأداء الاقتصادي قد تأثر في الربع الأخير من العام 2001 بأحداث سبتمبر التي انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي الدولي، وعلى حركة التجارة الخارجية[1].

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص11.

ومن ثم يتذبذب الناتج المحلي بين الانخفاض والزيادة ليصل إلى أدنى حد له سنة 2009 حيث وصل إلى (49.854) وبمعدل انخفاض يقدر (0.7-) يرجع ويرتفع مرة أخرى سنة 2010 إلى (52,010) أي بمعدل نمو قدره (4.3) وهذا يرجع لعدة أسباب في تقديرنا إلى انخفاض معدل النمو في نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي وهذا الانخفاض كان نتيجة طبيعة لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام المصدر الأساسي للناتج المحلي في الاقتصاد الليبي بسبب التزام ليبيا بقرارات منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج للحد من تدهور أسعار النفط[1] وانخفاض ما نسبته 1.5% حيث يشكل النفط نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُعد تنويع النشاط الاقتصادي يشكل أكبر تحدٍ أمام التنمية المستدامة في ليبيا، ورغم مستوى الإنفاق العام الذي ظل مرتفعاً ليساعد على تحقيق معدل نمو كلي في حدود 6% في القطاعات غير النفطية وبالتالي أدى إلى انخفاض في الخزانة العامة وميزان المعاملات الجارية، ثم يعود ويرتفع الناتج المحلي مرة أخرى سنة 2010 إلى 52,010 مليار أي بمعدل نمو قدره 4.3%.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة خلال فترة الدراسة واستناداً على البيانات الواردة في الجدول رقم (3.4) لوحظ إن البطالة تراوحت ما بين (13.83%) سنة 1998 إلى (21.8%) سنة 2010، وهذه المعدلات تأخذ اتجاه تصاعدي مستمر خلال فترة الدراسة حيث لوحظ عدم وجود أي تذبذبات صاحبت فترة الدراسة، فإذا ما تم مقارنة معدلات البطالة الواردة في العمود الرابع في الجدول والناتج المحلي الإجمالي نلاحظ انه على الرغم من الزيادة في معدلات النمو والتي تصل أحياناً من (0.4 -) إلى (12.8%) في سنتي 2002-2003 إلا أن معدلات البطالة زادت في نفس الفترة من (16.51%) أي (17.50%) أي بنسبة (0.99%).

(1) محمد عمر الشويرف، نحاج الطاهر البياص، أهمية قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الرابع، 2016،64.

نستنتج مما سبق أنه على الرغم من الزيادة الواضحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلا أن معدلات البطالة اتجهت إلى الزيادة أيضاً، وفي رأينا أن هذه العلاقة ترجع إلى عدة أسباب منها أن الاقتصاد الليبي يعتمد على المحروقات أو ما يسمى بالصناعات النفطية وبالتالي هذه الزيادة في الناتج المحلي وفي تقديرنا ترجع إلى عاملين أما زيادة أسعار النفط أو تحسين وسائل التقنية في الصناعات النفطية بمعنى أن الزيادة في الناتج المحلي لم تأتي من التوسع في المشروعات وبالتالي زيادة التوظيف.

6.4. تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (4.4) تطور نصيب الفرد بالدينار من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1998-2010

السنة	عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية	معدل نمو نصيب الفرد	نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	معدل نمو نصيب الفرد الحقيقي
1998	5019.4	2512	-	5324.3	-
1999	5095.6	2762	6.9	5106.7	-2.09
2000	5171.9	3568	12.9	5246.6	-2.09
2001	5250.8	4099	14.9	6341.1	-1.0
2002	5330.9	6586	13.9	6223.3	-1.9
2003	5409.4	6905	21.3	6918.2	11.1
2004	5490.9	8760	26.8	7226.3	4.5
2005	5573.5	11922	36	7910.2	9.5
2006	5657.7	14270	19.6	8233.7	4.1
2007	5743.1	16140	13.1	8514.3	3.4
2008	5829.6	20008	24	8615.6	1.2
2009	5978.1	14433	-28	8339.6	-3.1
2010	6100.9	16809	16.5	8526.2	2.2

المصدر: من إعداد الدارسة بالاستناد إلى إحصاءات عدد السكان وقيم الناتج المحلي الاسمي والحقيقي الواردة في إصدارات المصرف المركزي للأعوام 1998-2010

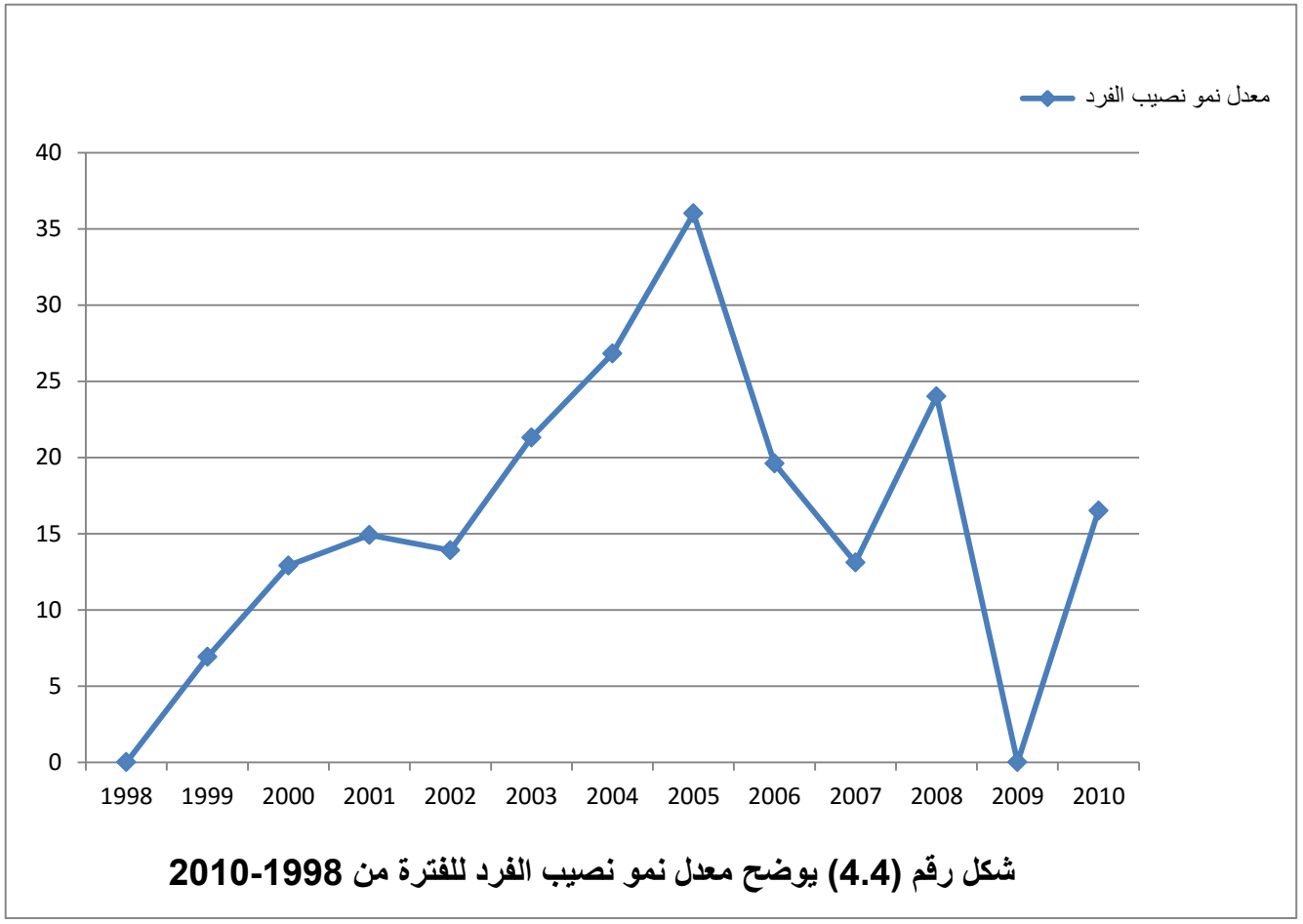

شكل رقم (4.4) يوضح معدل نمو نصيب الفرد للفترة من 1998-2010

كما نعرف أن الدخل المتاح هو الدخل الذي يمكن للفرد التصرف فيه أما بإنفاقه أو ادخاره، فكلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي كلما أدى هذا إلى زيادة الرفاهية للفرد وزيادة إشباع حاجاته ومن استعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (4.4) والشكل رقم (4.4) اتضح أن هناك تذبذب في معدل نمو نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1998–2010 حيث يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين: فتراوحت المرحلة الأولي بين سنة (1998– 2003) حيث يرتفع معدل نمو نصيب الفرد من (2.09–) عام 1999 إلى (11.1) في سنة 2003 ويُعزى ذلك في تقديرنا إلى التغيرات التي واكبت تلك الفترة من التحول إلى الخصخصة وزيادة المشاريع الاستثمارية وزيادة القروض الفردية ودخول ما يسمى بالتحول للإنتاج.

والمرحلة الثانية في الفترة ما بين (2004–2009) كما أوضحنا سابقاً الظروف التي فرضت على ليبيا من قبل المجتمع الدولي وتخفيض إنتاج النفط بالرغم من زيادة المشاريع الاستثمارية واعتماد ليبيا على النفط كمورد أساسي هذا أدى بالتالي إلى انخفاض في معدل نصيب الفرد عن طريق تخفيض الاستثمارات والقروض المحلية لارتبط نصيب الفرد بالناتج المحلي الإجمالي.

7.4. تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال فترة الدراسة

النموذج القياسي الذي يشرح البطالة في ليبيا يمكن توضيحه نظرياً كما في المعادلة التالية:

$$U_t = \alpha_0 + \alpha_1 EG_t + \alpha_2 U_{t-1} + e$$

حيث: U_t: معدل البطالة

EG: **النمو الاقتصادي**

e **حد الخطأ**

وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (**OLS**) لتقدير المعادلة السابقة وبعد التأكد من سلامة نتيجة التقدير من مشاكل القياس كمشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين وكذلك التوزيع الطبيعي

وذلك كما تبين نتائج الاختبارات المتعلقة بهذه المشاكل فإن نتيجة تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة كما تم توضيحها في المعادلة التالية:

$$U_t = 2.168 + 0.0070EG + 0.917920U_{t-1} + e$$

t (2.3) (0.373) (19.197)

$$R^{-2} = 0.977 \qquad D_r = 1.766$$

تشير النتيجة إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط طردياً مع معدل البطالة غير أن معامل النمو الاقتصادي غير معنوي من الناحية الإحصائية وهذا يعني أن البطالة في ليبيا لا تتأثر بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. من ناحية أخرى، تفيد النتائج أن البطالة في الفترة الحالية ترتبط طرديا بمستوى البطالة في الفترة السابقة (0.933) ur(−1) وهو ما يعني أن معدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة يأخذ اتجاها تصاعدي. كما تفيد النتائج أيضا بأن حوالي 98% من التغير الحاصل في المتغير التابع يرجع إلى المتغيرات المفسرة وهذه ما توضحه قيمة معامل التحديد المعدل.

من ناحية أخرى، تشير نتيجة اختبار السببية الموضحة في الجدول(5.4) هي أيضا إلى أن النمو الاقتصادي لا يتسبب في التغير في مستوى البطالة، وهذا يعنى أنه لا توجد علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة الدراسة

1.7.4. اختبار السببية:

جدول رقم (5.4) يوضح اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/10/17 Time: 11:06
Sample: 1998 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EG does not Granger Cause UR	10	0.01002	0.9901
UR does not Granger Cause EG		11.6440	0.0131

إن ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل القياسي هو أن النمو الاقتصادي معبرا عنه بتطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يؤثر في مستوى البطالة ويعزى ذلك على حد تقدير الدارسة لعدة أسباب منها:

1- المركزية وعدم واقعيه سياسية التوظيف في القطاعات الحكومية والتي تخضع لسياسات الدولة الخاصة بها.

2- عدم وضوح آلية التوظيف وغياب الاستراتيجيات التي بشأنها تحدد احتياجات سوق العمل والتي تتماشى مع تغيرات النمو الاقتصادي.

3- بالرغم من توافد الشركات الأجنبية خلال فتره الدراسة وزيادة معدل النمو عن طريق تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية إلا أن الجهات التوظيفية المسؤولة في الدولة لم تضع برنامجا يستغل من خلاله خفض نسبة البطالة وزيادة معدل التوظيف.

4- اغلب الشركات توظف وتركز على الكوادر والعمالة الوافدة وفي جميع المستويات الوظيفية بدلا من العنصر الوطني.

5- بالرغم من انتشار نشاطات القطاع الخاص وفي شتى المجالات إلا انه لم يوظف أعداد كافية بان تؤثر في نسبة البطالة ويرجع ربما لعدم وجود قوانين وتشريعات صادرة عن الدولة تلزم بعملية التوظيف.

6- اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كامل على المحروقات وهذا القطاع غير مرن من ناحية توليد فرص عمل وبالتالي امتصاص جزء من البطالة بالإضافة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط وليس عن الزيادة في الإنتاج.

8.4. النتائج:

1- بالرغم من الزيادة الواضحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلا أن معدلات البطالة اتجهت إلى الزيادة وهذا ينفي فرضية الدراسة والتي تنص على وجود تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي في الحد من زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1998-2010م.

2- وجود أوجه تشابه كبير بين الاقتصاد الليبي وبعض الاقتصاديات الأخرى ومنها الاقتصاد الجزائري وذلك بناءً على الدراسات السابقة، حيث لوحظ وجود علاقة بين معدلات النمو والبطالة تأخذ نفس الاتجاه، فعلى الرغم من زيادة معدلات النمو بمفهومه الاقتصادي إلا أن معدلات البطالة ازدادت.

3- اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كامل على المحروقات وهذا القطاع غير مرن من ناحية توليد فرص عمل وبالتالي امتصاص جزء من البطالة بالإضافة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط وليس عن الزيادة في الإنتاج وهذ ما التوصل إليه من الدراسات السابقة.

4- عدم دراسة احتياجات سوق العمل وفقاً لخطة مدروسة مستقبلية لكي يتم بعد ذلك توجيه التعليم لإعداد الشباب القادر على استغلال فرص العمل المتاحة وفقاً لاحتياجات سوق العمل.

5- ضعف مخرجات التعليم في ظل وجود المنافسة في الأسواق العالمية، التي أصبحت ترتكز على الإنتاج والإنتاجية والكفاءة، وبالتالي تزايد الطلب على اليد العاملة الماهرة، مما أدى إلى حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض على العمل للعمالة الوطنية.

6- اعتمد الاقتصاد الليبي في سياسة التوظيف على توجيه الباحثين عن العمل من الخريجين وغير الخريجين إلى الجهاز الإداري والقطاع العام بغض النظر عن مدى حاجته لهم وهذا بالتالي يؤدي إلى ظهور البطالة المقنعة.

7- عدم وجود خطط سنوية أو حتى خماسية لتطوير أسواق العمل في البلاد، من حيت دراسة وبحث الاحتياجات في مختلف التخصصات والمجالات وتوزيع العاملين عليها، مما قلل القدرة على التوظيف وتشغيل العمالة.

8- فشل الكثير من برامج التخطيط الاقتصادي وإخفاق عمليات التصحيح الاقتصادي، وغياب الشفافية والرقابة على مجمل الأعمال الاقتصادية والمالية.

9- سوء الإدارة والتوجيه غير السليم للموارد المالية وهدر المال العام.

10- عدم وجود قوانين وتشريعات تضبط عملية التوظيف في القطاع الخاص.

9.4. التوصيات:

1- توفير نظام مؤسسي تكون من أولى مهامه الإشراف على متابعة سياسات التوظيف والاستخدام وكذلك مراجعة التشريعات القديمة ومواكبة المتطلبات الحقيقية لسوق العمل.

2- وضع قوانين خاصة تستوجب ضرورة تشغيل العنصر الوطني في المرتبة الأولى في القطاع الخاص.

3- ضرورة التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

4- إعداد مقترح لإقامة ورش عمل داخليا وخارجيا تتضمن موضوع البطالة في ليبيا للوصول إلي نسبة قريبة إلي الواقع هدا من ناحية ومن ناحية أخري تحديد أي نوع من أنواع البطالة تواجه الاقتصاد الليبي وهل هده الظاهرة أو المشكلة ترجع لأسباب اقتصادية بحتة أو هناك أسباب غير اقتصادية ساهمت أيضا في ظهور مشكلة البطالة وبالتالي اقتراح السياسات المناسبة للحد من هده الظاهرة

5- ضرورة اتباع سياسات تنموية جديدة منها فتح مشاريع تنموية صغيرة لتشغيل الشباب العاطل عن العمل

10.4. المراجع:

أولاً: الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمان، ط1.
2. حسن الزغبي، هيثم، أبو زيت، أسس ولمبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
3. حمدي أحمد الغناي، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995.
4. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
5. خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2002.
6. صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
7. طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، الأردن، معهد الدراسات المصرفية، 2006.
8. عبدالرحمن إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
9. عبدالقادر، محمد علاء الدين ، البطالة – أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات (العولمة)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
10. عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز – جدة، 2017.

11. عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

12. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

13. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.

14. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

15. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.

16. مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية السياسية، ترجمة وتعريب د. محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1983،

17. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.

18. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

19. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005.

20. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي – النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.

21. محمدي فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي" ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.

22. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، الأردن، 2007.

23. ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة د. محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبدالرزاق، التنمية الاقتصادية، قسم التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2006.

24. نعمة الله، أحمد رمضان، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

ثانياً الرسائل العلمية:

1. كبدائي سيدي، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012-2013.
2. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر
3. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008-2009.
4. جلال شيخ العيد، عيسى بهدي، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2012.
5. زكارى محمد، دراسة العلاقات بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة محمد أبو قرة بومرداس، الجزائر.
6. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2009-2010.
7. لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2010-2011.
8. لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية واقتصادية للفترة من 1970 إلى 2007، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009.

9. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل،– دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

10. مصطفى الزيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2003.

11. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة الجزائر،2013–2014.

ثالثاً: المجلات العلمية والورقات البحثية

1. إسحاق كواشيخة، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر– تحليل مدى ملائمة قانون أوكين، جامعة الشهيد حمه، الجزائر، 2014–2015

2. سامي عمر ساسي، يوسف يخلف مسعود، النمو الاقتصادي ومحدداته في الاقتصاد الليبي – دراسة تطبيقية للفترة 1985–2016، ورقة بحثية منشورة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الأول، كلية الاقتصاد– جامعة سرت، يناير 2018.

3. سهام يوسف علي، عبدالله إبراهيم نور الدين، أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا، كلية الزراعة– جامعة سبها، مجلة جامعة سبها (العلوم البحثة والتطبيقية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2015.

4. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، نحو مفهوم علمي للبطالة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، القاهرة، 2008.

5. فلاح خلف علي الربيعي، تحديات المواءمة بين المخرجات التعليم وسق العمل في ليبيا، أوضاع التربية والتعليم في المغرب العربي، ورقة علمية منشورة، مجلة المستقبل العربي، شبكة المعلومات الدولية.

6. محمد عمر الشويرف، نحاج الطاهر البيباص، أهمية قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الرابع، 2016،

7. مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو والآثار على السياسات الاقتصادية، ورقة عمل منشورة، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معكر، 2010.

8. مرعي عبد الله المغربي، أبوبكر محمد الودان، معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم و التدريب المهني واحتياجات و شروط سوق العمل –دراسة حالة: التجربة الليبية، بحث مقدم للندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، برعاية منظمة العمل العربية، القاهرة، 2009.

9. ندوة هلال جودة، رجاء عبدالله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون okun واختبار yoday–Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد3، لسنة 2010.

10. نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد2، 2015، كلية الآداب، جامعة بابل.

11. يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، جامعة أدرار، الجزائر، 2009.

رابعاً: الإحصائيات والإصدارات

1. إصدارات مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية
2. إصدارات مصرف ليبيا المركزي، الكتاب الإحصائي
3. إصدارات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية
4. تقارير التنمية البشرية الكتاب الإحصائي لسنوات متفرقة.
5. التقرير الاقتصادي العري الموحد، لسنوات متفرقة
6. الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، واقع وآفاق الوضع السكاني في الاقتصاد الليبي.
7. منظمة العمل الدولية، البطالة العالمية تطال أكثر من 200 مليون شخص هذا العام، تقرير 9 تشرين الأول/أكتوبر 2017، موقع أخبار الأمم المتحدة على الرابط

خامساً: مصادر أخرى:

- شبكة المعلومات الدولية

الملاحق

اختبار الارتباط الذاتي:

Dependent Variable: UR
Method: Least Squares
Date: 03/10/17 Time: 11:02
Sample (adjusted): 2000 2010
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.168203	0.936506	2.315206	0.0493
EG	0.007082	0.019100	0.370784	0.7204
UR(-1)	0.917920	0.047815	19.19730	0.0000

R-squared	0.982363	Mean dependent var	18.86364
Adjusted R-squared	0.977954	S.D. dependent var	2.458972
S.E. of regression	0.365105	Akaike info criterion	1.049737
Sum squared resid	1.066413	Schwarz criterion	1.158254
Log likelihood	-2.773555	Hannan-Quinn criter.	0.981333
F-statistic	222.7993	Durbin-Watson stat	1.766841
Prob(F-statistic)	0.000000		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.285472	Prob. F(2,6)	0.7613
Obs*R-squared	0.955781	Prob. Chi-Square(2)	0.6201

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/10/17 Time: 11:03
Sample: 2000 2010
Included observations: 11
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.071915	1.068916	-0.067279	0.9485
EG	0.001685	0.021890	0.076994	0.9411
UR(-1)	0.003237	0.054263	0.059656	0.9544
RESID(-1)	0.123742	0.401411	0.308267	0.7683
RESID(-2)	-0.283063	0.401093	-0.705729	0.5068

R-squared	0.086889	Mean dependent var	1.13E-15
Adjusted R-squared	-0.521851	S.D. dependent var	0.326560
S.E. of regression	0.402855	Akaike info criterion	1.322476
Sum squared resid	0.973754	Schwarz criterion	1.503337
Log likelihood	-2.273616	Hannan-Quinn criter.	1.208468
F-statistic	0.142736	Durbin-Watson stat	2.098324
Prob(F-statistic)	0.959779		

اختبار ثبات التباين:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.766869	Prob. F(2,8)	0.4958
Obs*R-squared	1.769622	Prob. Chi-Square(2)	0.4128
Scaled explained SS	1.050945	Prob. Chi-Square(2)	0.5913

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/10/17 Time: 11:04
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.392351	0.400274	-0.980206	0.3557
EG	0.004501	0.008163	0.551406	0.5964
UR(-1)	0.025307	0.020437	1.238303	0.2507

R-squared	0.160875	Mean dependent var	0.096947
Adjusted R-squared	-0.048907	S.D. dependent var	0.152369
S.E. of regression	0.156050	Akaike info criterion	-0.650275
Sum squared resid	0.194814	Schwarz criterion	-0.541758
Log likelihood	6.576510	Hannan-Quinn criter.	-0.718679
F-statistic	0.766869	Durbin-Watson stat	1.401249
Prob(F-statistic)	0.495801		

اختبار التوزيع الطبيعي:

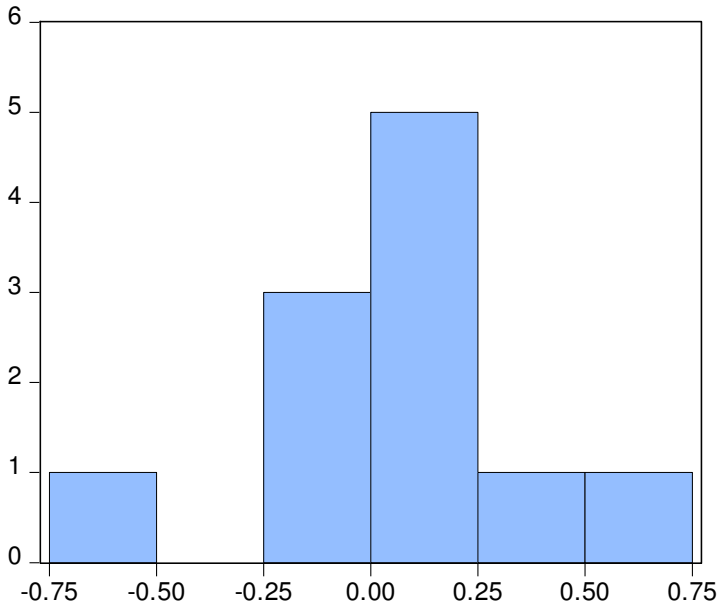

Series: Residuals	
Sample 2000 2010	
Observations 11	
Mean	1.13e-15
Median	0.044022
Maximum	0.500202
Minimum	-0.704552
Std. Dev.	0.326560
Skewness	-0.558487
Kurtosis	3.245611
Jarque-Bera	0.599479
Probability	0.741011